

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٠٦**

الثلاثاء، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد إبراهيم	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد هارون
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	توغو	السيد مينان
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس، أدعو ممثلي الأردن، أستراليا، إسرائيل، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيسلندا، البرازيل، بنغلاديش، تركيا، تونس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سري لانكا، قطر، كازاخستان، كوبا، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، النرويج، اليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجّهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، وترد في الوثيقة S/2012/56 ونصها كالتالي:

> ”يشرفني أن أطلب قيام مجلس الأمن، جرياً على ممارسته السابقة، بدعوة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم الثلاثاء ٢٤ كانون الثاني الثاني/يناير ٢٠١٢ بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقاً لأحكام النظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

تقرر ذلك.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوسكار فيرنانديث – تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد عبد السلام ديالو، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فيرنانديث – تارانكو.

السيد فيرنانديث – تارانكو (تكلم بالإنكليزية): بعد توقف المحادثات المباشرة لمدة ١٥ شهرا، يسرني أن أفيد بأن المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين بدأوا اجتماعا في ٣ كانون الثاني/يناير في عمان تحت رعاية العاهل الأردني الملك عبد الله ووزير الخارجية الأردني جودة وبحضور مبعوثي المجموعة الرباعية وممثل المجموعة بلير. ومنذ ذاك الاجتماع الأول، أجريت سلسلة من المحادثات التحضيرية المباشرة تحت رعاية أردنية. وبدأ الطرفان مناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالأرض والأمن، وفقا لبيان المجموعة الرباعية المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وهم يناقشون كذلك سبل بناء الثقة وتهيئة بيئة إيجابية لنجاح تلك المحادثات.

وقد أشاد الأمين العام بالقادة الفلسطينيين والإسرائيليين لاتخاذهم تلك الخطوات الأولى الهامة وأعرب عن تقديره لجلالة الملك عبد الله، ملك الأردن، لمبادرته بتيسير المحادثات وإعطاء زخم جديد لعملية السلام في

الشرق الأوسط. سيقوم الأمين العام، الذي كان في لبنان قبل ١٠ أيام، قريبا بزيارة المنطقة مرة أخرى لدعم البحث عن السلام.

ويظل يحدونا الأمل في أن تستمر الاجتماعات التحضيرية بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين وتؤدي في نهاية المطاف إلى إجراء مفاوضات جادة على أساس مقترحات شاملة بشأن الأرض والأمن، والتوصل إلى اتفاق يقوم على حل الدولتين قبل نهاية هذا العام، على النحو الذي تتوخاه المجموعة الرباعية. من الضروري في الأجل القصير أن تتوقف الاستفزازات، كما دعت إلى ذلك اللجنة الرباعية، وإحراز تقدم في وقت مبكر لبناء الثقة بين الطرفين، واستمرار تلك المحادثات الوليدة.

لا ينبغي للمجتمع الدولي ولا للطرفين إضاعة هذه الفرصة. ولا يزال الأمين العام يدعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إظهار الرؤية والشجاعة والعزم على التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي من شأنه أن يلبي التطلعات المشروعة للشعب على الجانبين.

لسوء الحظ، لا تزال الأعمال الميدانية تسهم في إذكاء التوترات. فقد تواصل النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقد أحاطت وكيلة الأمين العام أموس هذا المجلس الأسبوع الماضي بشأن الحالة الراهنة. ولا يزال العنف بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين مصدر قلق أيضا. ففي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أصيبت امرأة إسرائيلية جراء رمي سيارتها بالحجارة، بالقرب من الخليل. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، اعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي سبعة فلسطينيين بالقرب من رام الله بتهمة إلقاء الحجارة وقنابل المولوتوف على سيارات تسير على الطريق ٤٤٣ داخل الأراضي المحتلة. وأصاب المستوطنون ١٢ فلسطينيا، بما في ذلك أربعة أطفال. وجرحت آليات إسرائيلية وأصابت ثلاثة أطفال فلسطينيين في الخليل ونابلس بين ١٠ و ١٢ كانون الثاني/يناير. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، جرى تدنيس مسجد بالقرب من بلدة سلفيت الفلسطينية بكتابات عبرية تشير إلى ”دفع الثمن“ بسبب إخلاء البؤر الاستيطانية. إن هجمات المستوطنين على بساتين الفلسطينيين أسفرت أيضا عن إصابات وعن اقتلاع ما يزيد عن مائة شجرة فلسطينية.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية هياكل مرتبطة بعدد من المواقع الاستيطانية الأمامية غير المأذون بها. وهدم المواقع الاستيطانية الأمامية التزام يقع على إسرائيل بموجب خارطة الطريق. لكن بموازاة ذلك، قدمت الحكومة والكنيست مبادرات جديدة لإضفاء المشروعية بأثر رجعي على بعض المواقع الاستيطانية الأمامية. كما هدمت السلطات الإسرائيلية ٨٨ مبنى فلسطينيا في مناطق مختلفة من الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ٧ مبان في القدس الشرقية، معللة ذلك بعدم وجود تراخيص بناء. وشمل الهدم ٢١ مسكنا و ٢٥ بناية مرتبطة بالمياه.

وقام جيش الدفاع الإسرائيلي، معللا ذلك بدواع أمنية، بـ ٣٣٦ عملية في الضفة الغربية المحتلة، أصيب خلالها ٧٤ فلسطينيا، من بينهم ثلاثة أطفال، وألقي القبض على ٢٧٣ فلسطينيا. كما أصيب جنديان من جيش الدفاع الإسرائيلي. واعتقل جيش الدفاع الإسرائيلي تسعة فلسطينيين بزعم حيازتهم غير المشروعة لأسلحة وذخائر. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على فلسطيني وجرحه، عند نقطة تفتيش بالقرب من بيت لحم. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي النار وجرحوا رجلا فلسطينيا أفيد أنه كان يحمل أداة معدنية، عند حاجز قلنديا.

وفي تطور مقلق آخر، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية عددا من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، ألقي القبض على عضوين في المجلس التشريعي الفلسطيني ينتميان إلى حماس، بما في ذلك رئيس المجلس عزيز الدويك. ودخلت قوات الأمن الإسرائيلية في ٢٣ كانون الثاني/يناير إلى مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القدس، واعتقلت عضوي المجلس التشريعي الفلسطيني المتبقيين، اللذين لجئا إلى المقر منذ تموز/يوليه ٢٠١٠. وألقي القبض الليلة الماضية، على عضو آخر في المجلس التشريعي الفلسطيني، ينتمي إلى حماس من منزله في رام الله. وألقي القبض من قبل، على عضوين آخرين في المجلس التشريعي الفلسطيني في مبنى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وجرى نقلهما إلى رام الله في عام ٢٠١١. وقام المفاوض الفلسطيني في وقت لاحق بتسليم رسالة إلى نظيره الإسرائيلي، يشتكي فيها من اعتقال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، مع الإشارة إلى الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بشكل عام، والدعوة إلى الإفراج عنهم. إننا نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن السلطات الإسرائيلية أخضعت السيد الدويك و ربما آخرين للاعتقال الإداري.

واصلت قوات الأمن الفلسطينية الحفاظ على القانون والنظام في مناطق الضفة الغربية التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، صادرت قوات الأمن الفلسطينية ونزعت فتيل عبوة ناسفة، وفي ٦ كانون الثاني/يناير، اعتقلت ثمانية فلسطينيين بتهم جنائية في الخليل. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير أخمد رجال إطفاء فلسطينيون حريقا شب في حافلة إسرائيلية كانت تسير جنوبي الخليل، وأجلوا الركاب الإسرائيليين. ونود أيضا أن نذكر الطرفين بالالتزامات المترتبة عليهما بموجب خارطة الطريق والمتمثلة في إنهاء التحريض. وفي هذا الصدد، أحطنا بقلق ببيان مفتي السلطة الوطنية الفلسطينية الذي أدلى به في ٩ كانون الثاني/يناير.

تواصل السلطة الفلسطينية بناء مؤسساتها التي بلغت بالفعل في نيسان/أبريل ٢٠١١مستوى كافيا لأداء حكومة دولة. لكن عبر رئيس الوزراء فياض في لقاء مع المنسق الخاص سيري في ١٦ كانون الثاني/يناير، عن قلقه البالغ إزاء الحالة المالية للسلطة الفلسطينية. في عام ٢٠١١، بلغ الدعم المباشر للميزانية ٧٤٢ مليون دولار أمريكي فقط من أصل بليون دولار أمريكي كان متوقعا. ويمكن أن يؤثر التناقص المستمر في الأموال على التقدم المبهر الذي تحقق من خلال جدول أعمال بناء الدولة. إن الأمم المتحدة تحث المانحين على تقديم إسهامات في أقرب وقت ممكن من عام ٢٠١٢.

تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي في الربع الثالث من عام ٢٠١١، مسجلة ارتفاعا بنسبة ٠,٥ في المائة فقط خلال الربع المنصرم. ولكن ذلك كان لا يزال يشكل ارتفاعا نسبته ١٢ في المائة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٠. وخلال الربع الثالث من عام ٢٠١١، انكمش الاقتصاد الحقيقي للضفة الغربية بنسبة ٠,٣ في المائة، في حين أن قطاع غزة شهد توسعا اقتصاديا بلغ ٢,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية. ويكشف هيكل الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة عن استمرار تركز النشاط الاقتصادي في القطاعات غير القائمة على التبادل التجاري، بما في ذلك بعض الخدمات، والإدارة العامة والبناء. ويتطلب النمو المستدام التوسع في هذه القاعدة الإنتاجية وقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري. وسيكون اتخاذ المزيد من التدابير للحد من معوقات الوصول ضروريا لتحقيق نمو مستدام، مثل الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة.

استمرت المظاهرات الأسبوعية في الضفة الغربية ضد الجدار الذي يحيد عن الخط الأخضر، بصورة مخالفة لفتوى

محكمة العدل الدولية التي أصدرتها عام ٢٠٠٤. وأسفرت الاشتباكات مع جيش الدفاع الإسرائيلي عن جرح ٢٨ فلسطينيا وجرح جندي إسرائيلي جراء تعرضهم للرمي بالحجارة.

أتحول الآن إلى الحالة في غزة، حيث سقط ما مجموعه ٢٩ صاروخا و ١٢ قذيفة هاون أطلقت من غزة، على إسرائيل دون أن يسفر ذلك عن وقوع إصابات أو أضرار. وقام جيش الدفاع الإسرائيلي بستة توغلات و ١٠ ضربات جوية لحفل، نجم عنها قتل ٤ مقاتلين فلسطينيين وجرح ٧ منهم و جرح ١٥ مدنيا فلسطينيا. إننا ندين بشدة أي إطلاق نار عشوائي على المناطق المدنية، وندعو إسرائيل إلى إبداء أقصى درجات ضبط النفس. ويتعين احترام الالتزامات النابعة من القانون الإنساني الدولي فيما يخص حماية المدنيين. ومن الضروري تعزيز الهدوء بغية تحسين أوضاع السكان في قطاع غزة.

إننا نستمر في الدعوة لرفع الحصار في إطار القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وفي الأجل القصير، نعتقد أن الفتح الكامل لاستيراد مواد البناء من شأنه أن يدعم اقتصاد غزة المشروع ويتيح القيام بأنشطة التعمير التي تشتد الحاجة إليها. ومن المهم أن يُسمح باستئناف الصادرات على نطاق واسع، بما في ذلك التحويلات إلى الضفة الغربية وإسرائيل. ويمكن تطبيق تلك التغييرات مع المراعاة الواجبة للمخاوف الأمنية المشروعة لإسرائيل، ويمكن أن يحدث ذلك تغييرا مهما في حياة الكثيرين من سكان غزة. وسنواصل العمل مع حكومة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية في هذا الشأن. في الوقت الحاضر، تلقت الأمم المتحدة موافقات على ما مجموعه حوالي ٢٧٠ مليون دولار أمريكي، للأشغال التي تتطلب مواد بناء لا تزال تصنف بوصفها ذات استخدام مزدوج. لكن ثلاثة مشاريع رئيسية للإسكان تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، يبلغ مجموع تكاليفها أكثر من ٦٠ مليون دولار أمريكي، لا يزال يتعين الموافقة عليها. وجهود المصالحة بين مختلف الفصائل الفلسطينية مستمرة. وقد عقد ممثلو فتح وحماس اجتماعاً آخر في القاهرة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر لهذه الغاية. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، حصلت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية على إذن لإعادة فتح مكاتبها في غزة.

ونواصل دعم الوحدة الفلسطينية في إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقف المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

وأود أن أتطرق للحالة في لبنان. في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير، زار الأمين العام لبنان وعقد محادثات مع الرئيس سليمان ورئيس الوزراء ميقاتي، ورئيس مجلس النواب بري، بالإضافة إلى عدد من ممثلي الأحزاب اللبنانية. وقام الأمين العام أيضاً بزيارة مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) في الناقورة، وذلك دعماً للبعثة وجهود حفظة السلام في اليونيفيل، الذين يقومون بدور أساسي في حفظ الهدوء على طول الخط الأزرق.

وأكد الأمين العام في مناقشاته مع الأطراف اللبنانية مجدداً على التزام الأمم المتحدة الثابت باستقرار لبنان وأمنه، بالإضافة إلى ضرورة أن يفي لبنان بجميع التزاماته الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وشجع بقوة جهود الرئيس سليمان الرامية إلى استئناف الحوار الوطني، بما في ذلك جهوده للتمكين من إحراز تقدم في وضع استراتيجية للدفاع الوطني تعالج مسألة الأسلحة خارج سيطرة الدولة.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، وقع عدد من الحوادث الأمنية التي تبين هشاشة الأوضاع في منطقة عمليات اليونيفيل. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عثرت القوات

المسلحة اللبنانية على أربعة صواريخ قرب وادي خنشا حيث قامت بتفكيكها. وتجري اليونيفيل تحقيقاً بهذا الشأن حالياً. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، وقع انفجار هو الثالث منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر أمام أحد المطاعم في صور، تسبب في أضرار طفيفة. والسلطات اللبنانية تتحرى بشأن هذه التفجيرات. وكل هذه الحوادث تشكل انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتدلل على وجود أسلحة غير مأذون بها ومواد ذات صلة في منطقة عمليات اليونيفيل.

وما زالت التحريات جارية بشأن إطلاق الصواريخ تجاه إسرائيل في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر والاعتداء على أفراد اليونيفيل يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر في محيط صور. وبالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية، كثفت اليونيفيل من أنشطتها العملياتية وظلت على مستوى عال من التيقظ لمنع وقوع أي أنشطة عدائية.

وفي انتهاك مستمر للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، تواصلت الانتهاكات الإسرائيلية شبه اليومية للمجال الجوي اللبناني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وما زالت الحالة على طول الحدود اللبنانية – السورية تثير القلق. ففي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، قتل ثلاثة من المواطنين اللبنانيين وجرح آخر في منطقة وادي خالد بنيران انطلقت من الجانب السوري للحدود. وأدان الرئيس سليمان الحادث وطالب بالتحقيق في ملابساته. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، قتل صياد لبناني يبلغ من العمر ١٦ عاماً في البحر قبالة ساحل العريضة على الحدود اللبنانية – السورية، واحتجزت قوات الأمن السورية اثنين من الصيادين ثم أفرجت عنهما لاحقاً.

ومافتئت الأمم المتحدة ترصد تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان. وحتى ١٣ كانون الثاني/يناير، سجلت مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة اللبنانية ما يزيد على ٥٦٦٠ من اللاجئين السوريين في لبنان. وتعزى الزيادة الكبيرة في أعداد اللاجئين أساساً إلى التسجيل المكثف لدى المفوضية والحكومة. وتواصل الأمم المتحدة التنسيق بشكل وثيق مع الحكومة اللبنانية لتوفير المساعدة للنازحين.

وحضر الأمين العام أثناء تواجده في لبنان، مؤتمراً بشأن الإصلاح والانتقال إلى الديمقراطية في العالم العربي، تولت تنظيمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وفي خطابه الرئيسي إلى الاجتماع، أكد الأمين العام على التزام الأمم المتحدة الثابت بمساعدة البلدان العربية على اجتياز التحولات التي شرعت فيها. وجدد الأمين العام مطالبته الواضحة للرئيس الأسد بوضع حد للعنف وقتل المواطنين.

وطوال أكثر من عشرة أشهر، ما زالت سوريا تشهد أزمة سياسية عنيفة يتزايد خلالها عدد القتلى يومياً. وقد اجتمع وزراء خارجية جامعة الدول العربية في القاهرة في ٢٢ كانون الثاني/يناير حيث اتخذوا قراراً يتضمن خطة سياسية ذات جدول زمني محدد لتسوية الأزمة في سوريا.

وتقضي الخطة بوقف جميع أعمال العنف والقتل. وتذكر السلطات السورية بالتزاماتها بسحب جميع القوات العسكرية خارج المدن والمراكز السكانية والإفراج عن جميع السجناء وضمان حرية التظاهر السلمي وضمان الوصول الكامل دون إعاقة لأجهزة الجامعة العربية ووسائط الإعلام العربية والدولية في جميع أنحاء البلد.

كما تطالب الخطة السلطات السورية والمعارضة بالشروع في حوار جاد برعاية جامعة الدول العربية بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية تشرف على الانتقال السلمي إلى نظام سياسي وديمقراطي قائم على التعددية. يتوخى قرار الجامعة العربية قيام الأمين العام للجامعة ورئيس لجنة جامعة الدول العربية المعنية بسوريا بإحاطة هذا المجلس

علماً بالتطورات والتماس دعمه. وقرر وزراء الجامعة العربية أيضاً تمديد ولاية بعثة المراقبين العرب شهراً واحداً، وطلبوا إلى السيد نبيل العربي أن يواصل تعاونه مع الأمين العام للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى بعثة المراقبة العربية. وقد رفضت السلطات السورية هذا القرار الذي وصفته بالتدخل الفج في الشؤون الداخلية لسوريا بغرض استدعاء التدخل الأجنبي.

إن الوقت يداهمنا لوقف العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، ولكي تبدأ في سوريا عملية سياسية شاملة للجميع وذات مصداقية يقودها السوريون، بهدف المعالجة الناجعة للتطلعات المشروعة للشعب السوري وضمان الممارسة الكاملة لحقوقه الأساسية. ونأمل أن يتصرف المجتمع الدولي بشكل متضافر ومتماسك دعماً للجهود المستمرة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

وعودة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، أود أن أختتم بياني مؤكداً من جديد عزمنا على الإسهام في المحادثات الجارية ومساعدة الأطراف على بناء الثقة المتبادلة وبلورة اقتراحات عملية بشأن الأراضي والأمن. وما زالت هناك حاجة إلى القيادة لضمان أن تمضي العملية قدماً بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين. وكما ذكر الأمين العام في بيروت، فإن حل الدولتين طال أمد انتظاره. والوضع القائم لا يضمن سوى استمرار النزاع في المستقبل. وعلينا جميعاً أن نؤدي دورنا لضمان سلام دائم ينهي الاحتلال والنزاع ويحقق الحقوق المشروعة للجميع.

وعلى الأطراف الآن أن تضاعف جهودها لتسوية جميع المسائل المعلقة الخاصة بالوضع النهائي وإنهاء النزاع وإقامة دولة فلسطين مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فرنانديز – ترانكو على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (تكلم بالإنكليزية): باسم فلسطين أهنئكم، سيدي، وبلدكم الصديق، جنوب أفريقيا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وإدارتكم الحكيمة للمجلس. ويشرفنا حضوركم اليوم، حيث تترأسون هذه الجلسة الهامة. كما نعرب عن تقديرنا للاتحاد الروسي لقيادته المحنكة للمجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وأشكر الأمين العام المساعد، السيد أوسكار فرنانديز ترانكو، على إحاطته الإعلامية اليوم.

واليوم، أود أن أعرب مجدداً عن أحر تهانئ فلسطين لأعضاء مجلس الأمن الجدد، أذربيجان وغواتيمالا والمغرب وباكستان وتوغو، وكلها بلدان صديقة وأعضاء في حركة عدم الانحياز، انضمت إلى أعضاء الحركة الحاليين في المجلس. ونحن على ثقة بالتزامها بالنهوض بالميثاق والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ونتمنى لها جميعاً كل التوفيق في الاضطلاع بمسؤولياتها الرفيعة.

وأعرب أيضا عن تقدير فلسطين العميق لأعضاء المجلس الذين انتهت فترة ولايتهم في كانون الأول/ديسمبر – البلدان الصديقة البرازيل، البوسنة والهرسك، غابون، نيجيريا ولبنان، ممثل المجموعة العربية في مجلس الأمن – الذين خدموا بتفان في سبيل تحقيق السلام والأمن، بما في ذلك، فيما يتعلق بقضية فلسطين.

ونحن ممتنون للجهود التي بذلوها خلال فترة ولايتهم في دعم حقوق الشعب الفلسطيني، وسعيهم إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وتتضمن تلك الجهود المبذولة ما يتعلق منها بدعم الطلب المشروع والمستحق الذي قدمته فلسطين من أجل نيل

عضوية الأمم المتحدة. ولا يزال ذلك الطلب أمام مجلس الأمن في انتظار التوصية باعتماده بعد تقديم تقرير اللجنة المعنية بقبول الأعضاء الجدد في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي ذلك الصدد، أكرر تأكيد اقتناعنا بأن الاعتراف بدولة فلسطين يشكل استثمارا حقيقيا في الحل القائم على وجود دولتين من أجل تحقيق السلام. ونكرر امتناننا العميق لجميع الدول التي اعترفت بفلسطين، بما في ذلك تلك التي قامت بتمديد اعترافها بفلسطين من مختلف أنحاء العالم.

وتبشّر بداية العام الجديد بآمال جديدة والتزامات جديدة أيضاً. وعلى الرغم من كل الصعاب، لا يزال الشعب الفلسطيني الصامد يأمل أن تتحقق تطلعاته التي طال انتظارها إلى الحرية والعدالة والسلام والكرامة والأمن في وطنه هذا العام. ويواصل الفلسطينيون بدعم دولي الكفاح من أجل نيل حقوقهم الثابتة، بما في ذلك حق تقرير المصير والعودة. وهم على اقتناع مستمر بأن العدالة وسيادة القانون سيسودان، ويأملون في أن تشهد هذه السنة نهاية الاحتلال الإسرائيلي، وأن يتحقق فيها أيضاً استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

ولن تدخر القيادة الفلسطينية جهداً من أجل تحقيق السلام. وعلى الرغم من العديد من العقبات التي تضعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في مسار السلام، فقد تعاونت فلسطين بشكل كامل مع الجهود الحالية التي تبذلها المجموعة الرباعية الرامية إلى إحراز تقدم في الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وقدمت فلسطين مقترحات شاملة بشأن الحدود والأمن على نحو ما دعت إليه المجموعة الرباعية. ونعرب عن تقديرنا للأردن لمبادرة جلالة الملك عبد الله الثاني المتعلقة بإحياء عملية السلام المتعثرة. ونؤكد أن فلسطين تشارك بحسن نية في هذا الجهد، على أساس المواقف التوفيقية التاريخية المتأصلة في القانون والعدالة الدوليين.

علاوة على ذلك، فنحن نواصل جهودنا الرامية إلى تعزيز المصالحة الفلسطينية على أساس مصالحنا وتطلعاتنا الوطنية المشروعة، فضلاً عن التزامات منظمة التحرير الفلسطينية. ونأمل في استعادة وحدة شعبنا وأرضنا في وقت قريب. ونحن ممتنون للدعم الذي تقدمه لنا مصر وأشقاؤنا العرب وغيرهم من الأعضاء الآخرين المعنيين في المجتمع الدولي في هذا الصدد.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، فإن الحالة على في الميدان لا تزال مروعة ومتناقضة تماما مع جميع المعايير القانونية، وتقوض أي جهود مبذولة من أجل السلام. وعوضاً عن أن تعمل إسرائيل على إنهاء الاحتلال، فإنها ترسخه لتسبب بذلك مزيداً من المعاناة الإنسانية وإطالة أمد الصراع. وتتسم حملتها الاستيطانية التي شنت عمدا في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة، ولقرارات الأمم المتحدة، ولفتوى محكمة العدل الدولية وخريطة الطريق، وفي تحد للمطالب العالمية بشأن الوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية، بكونها مدمرة على وجه الخصوص.

وفي عام ٢٠١١، وعلى نحو ما كشفت المنظمة الإسرائيلية ''السلام الآن''، فقد تجاوز النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية جميع السنوات الماضية في الواقع، وأسفر عن إنشاء الآلاف من الوقائع غير الشرعية على الأرض. فابتداءً من التوسع في المستوطنات القائمة، وبناء مستوطنات جديدة، وبناء الجدار والطرق الإسرائيلية حصراً، مروراً بمصادرة الأراضي وهدم المنازل، وإنشاء المئات من نقاط التفتيش وحواجز الطرق، إلى تشريد الفلسطينيين والسماح للعدوان البشع من قبل المستوطنين على المدنيين الفلسطينيين

وممتلكاتهم – فلا شيء من ذلك قد توقف ولا ليوم واحد فقط.

وتشهد تقارير أصدرتها مؤخرا منظمة ''السلام الآن''، وأكدها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وتم إلقاء الضوء عليها خلال الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمتها إلى المجلس في الأسبوع الماضي وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة فاليري آموس، على شدة وفداحة الأثر الناجم عن سياسات الاستيطان الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، وتواصل الأرض الفلسطينية، وعلى الظروف الإنسانية وآفاق السلام.

وفي الواقع، فقد زادت الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة في العام الماضي، حيث بدأ بناء ١٨٥٠ وحدة على الأقل و ٥٠٠ ٣ وحدة إضافية قيد الإنشاء في عام ٢٠١١ في ١٤٢ موقعاً استيطانياً غير شرعي، وفي ما يسمى البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية. وقد كانت هذه الحملة الاستيطانية أشد ضراوة داخل القدس الشرقية وما حولها وفي وادي الأردن في عمق الأرض الفلسطينية، وكذلك في المناطق الأخرى التي يشار إليها باسم ''المنطقة ج'' – وهي مساحة تصل إلى ما لا يقل عن ٦٢ في المائة من الأرض التي تحظر فيها السلطة القائمة بالاحتلال وجود أي مسؤول فلسطيني.

وتواصل السلطة القائمة بالاحتلال تدابيرها غير الشرعية الرامية إلى تهويد القدس الشرقية وتغيير تركيبتها الديمغرافية وتراثها وطابعها وهويتها ذات الطابع الفلسطيني العربي المسلم والمسيحي. وتسفر الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل، وإلغاء حقوق الإقامة، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية وتحويل الأحياء الفلسطينية إلى معازل مسوّرة وأعمال الحفريات وغيرها من التدابير التي لا تحصى عن تعميق الأزمة في القدس الشرقية والمزيد من عزلها عن محيطها الفلسطيني الطبيعي شمالاً وجنوباً، وعرقلة تماسك نسيجها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، إضافةً إلى زيادة التوترات والحساسيات الدينية في المدينة.

وفي وادي الأردن، تواصل إسرائيل الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، وهدم المنازل وآبار المياه والمزارع وتشريد مئات العائلات الفلسطينية بالإضافة إلى مئات الآلاف من المشردين بالفعل. وذهبت التقديرات إلى أنه تم خفض عدد السكان منذ عام ١٩٦٧ عما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة إلى ٠٠٠ ٦٥ فقط اليوم. ويعرف مثل هذا التشريد في جميع أنحاء العالم بالتطهير العرقي. وقد تأثر مجتمع البدو الفلسطيني الذي يتألف من السكان الأصليين ومعظمهم من اللاجئين، وترتبط سبل عيشهم بالأرض، بصفة خاصة بتلك الأفعال غير الشرعية. فليس من قبيل الصدفة أن يرتبط جزء كبير من الأراضي التي يتم إجلاء البدو منها قسرا بالتوسع الاستيطاني المخطط، وغيرها من الأنشطة الاستعمارية الأخرى التي تهدف إلى توسع إسرائيل في ضم الأراضي الفلسطينية غير الشرعي بوصفه أمراً واقعاً.

ويشهد الإرهاب والجرائم التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون أيضا ارتفاعاً، إذ سجلت الهجمات في العام الماضي زيادة قياسية بلغت نسبتها ٤٠ في المائة، ونسبة ١٦٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٩. وفي الآونة الأخيرة، شملت الهجمات والاستفزازات المتعمدة ضرب وقتل وجرح المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والرعاة كبار السن، وتدمير وتخريب المنازل والسيارات والمزارع وبساتين الزيتون، علاوةً على تخريب وحرق العديد من المساجد والكنائس.

وترتكب جميع هذه الأفعال تحت أنظار وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، في شبه انعدام تام للمساءلة عن هذه الجرائم. إن تلك الهجمات المؤسفة ليست حوادث

معزولة، بل هي جزء من خطة متعمدة للمستوطنين المتطرفين ومؤيديهم في الحكومة، بهدف ترويع الشعب الفلسطيني، وجعل ظروفه المعيشية لا تطاق بقصد إجلائه عن أراضيه.

ولا يزال السكان المدنيون الفلسطينيون يعانون في قطاع غزة من السياسات غير الشرعية التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال، وخصوصاً من الآثار الخطيرة للحصار الذي تفرضه عليهم إسرائيل برا وجوا وبحرا. ولا تزال الحالة الإنسانية حرجة، مع تفاقم معاناة الفئات الأكثر ضعفا من الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، فقد مضت الآن ثلاث سنوات منذ العدوان العسكري على غزة، ولا تزال إسرائيل تتهرب من مسؤوليتها عن الجرائم الجسيمة التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني، وتواصل عرقلة التعمير والإنعاش اللازمين لإعادة بناء المجتمعات المحلية والبنية التحتية والاقتصاد والحياة التي دمرها ذلك العدوان. وفي هذا الصدد، فإننا ندرك الجهد الرائع الذي تبذله وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة وفي جميع مناطق عملها الأخرى في هذا الوقت العصيب. ونكرر دعوتنا إلى مساءلة إسرائيل عن الجرائم التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني، وندعو مرة أخرى إلى الرفع الكامل للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.

في هذا الصدد، وفي حين أن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الإنساني الدولي بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يبدو واضحا أنها تتخلى عن هذه المسؤولية. وبالإضافة إلى الاستعمار وتدابير العقاب الجماعي التي ذكرتها، يتجلى هذا الموقف في الغارات العسكرية العنيفة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال والاعتقالات المستمرة للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، ونتيجة لذلك لا يزال الآلاف من الفلسطينيين محتجزين ظلما في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك العديد من المسؤولين المنتخبين، الذين أعيد اعتقال بعضهم مؤخرا. ويتضح أيضا من خلال استخدام إسرائيل للقوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، مما أسفر عن قتل وجرح الفلسطينيين الأبرياء الذين يدافعون عن أرضهم وحقوق شعبهم، بمن في ذلك مصطفى التميمي البالغ من العمر ٢٨ عاما في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

ولذلك فإننا نناشد المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، حماية الشعب الفلسطيني بطريقة تتفق مع التزامها بكفالة حماية جميع المدنيين في الصراعات المسلحة. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ مجلس الأمن بأن حركة عدم الانحياز قد كلفت رئيسها بأن يطلب من سويسرا، بصفتها الدولة الوديعة، اتخاذ التدابير اللازمة، تمشيا مع القرارات ذات الصلة، لعقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة لضمان احترام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونشدد على قيمة عقد هذا المؤتمر في تحديد التدابير اللازمة لتوطيد القانون والضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها غير القانونية والامتثال لالتزاماتها.

إن الحل القائم على دولتين يضمحل مع كل شبر من الأراضي الفلسطينية تستولي عليه السلطة القائمة بالاحتلال، مع كل وحدة استيطان تشيد، مع كل مستوطن إسرائيلي ينقل، مع كل جدار يقام، مع كل منزل يهدم، ومع كل عائلة فلسطينية تشرد. إن استعمار إسرائيل والعقاب الجماعي الظالم للشعب الفلسطيني يمحو بسرعة الآمال والاعتقاد بأن السلام ممكن على أساس حل الدولتين، الذي لا يلتزم به الجانب الفلسطيني فحسب، بل والتزم به المجتمع الدولي واستثمر فيه بشكل كبير.

ومع ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية تصر بشدة على أن مؤسستها الاستيطانية ليست هي العقبة الرئيسية أمام السلام، كما كرر قبل أيام السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، الذي أصر بشدة وبشكل غير منطقي على أن نداء الفلسطينيين من أجل الحرية والعدالة والتمتع بحقوق الإنسان – خاصة الحق في العودة – هو العائق الرئيسي. إن هذا يطرح السؤال التالي: كيف يمكن أن يؤدي الاستعمار غير المشروع للأراضي الفلسطينية إلى تحقيق حل الدولتين، الذي تتعايش بموجبه دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومتواصلة جغرافيا وقابلة للحياة، عاصمتها القدس الشرقية، مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧؟ ما هو حل الدولتين لإحلال السلام الذي تتصوره إسرائيل بينما تواصل أنشطة الاستيطان وسرقة الأراضي الفلسطينية فيما وراء الخط الأخضر؟ إنها بالتأكيد ليست نفس الرؤية السلام التي طرحها ويسعى وراءها المجلس والمجموعة الرباعية والمجتمع الدولي ككل، وليست الرؤية التي أوصلتنا إلى الطاولة في عمان.

إذا لم يتوقف، فإن ما تقوم به إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة سيكفل عدم تحقق حل الدولتين أبدا، وسوف يضفي المزيد من الشرعية على الخيارات البديلة. لذلك لا يمكن المغالاة في التأكيد على الضرورة الملحة لوقف تلك الحملة غير القانونية. لن يكون ذلك من باب إبداء حسن النية الذي من شأنه أن يمنح المصداقية لجهود السلام فحسب، لكنه أيضا التزام على إسرائيل بموجب القانون وخريطة الطريق، لا يمكنها الاستمرار في الامتثال له بشكل انتقائي ويجب مساءلتها عنه.

لا يمكن قياس حقيقة التزام إسرائيل بالسلام بالعبارات الجوفاء عن السلام أو مجرد وجود مفاوضيها على طاولة المفاوضات. يجب أن يقاس بأفعال إسرائيل. عندما يأتي المفاوضون إلى طاولة المفاوضات دون حسن نية ومقترحات حقيقة لإحلال السلام، وعندما تواصل الحكومة الإسرائيلية سلوكها الخادع والعدائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، علينا أن نتساءل حقا ما إذا كانت إسرائيل مهتمة أو غير مهتمة بالسلام العادل والدائم الذي نسعى إلى تحقيقه – السلام القائم على قرارات الأمم المتحدة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

وطوال عقود، استند الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى مسؤولية مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن المجلس لا يزال مشلولا وأخفق في القيام بواجباته وسمح بتفاقم الصراع، وما ترتب عليه من عواقب سياسية وأمنية وإنسانية واسعة النطاق. نحن لا نزال مقتنعين بأن مساءلة إسرائيل عن جرائمها هي السبيل الوحيد لوقف تلك الأعمال غير المشروعة ومنع زيادة تردي الحالة وإنقاذ فرص السلام. لذلك فإننا نناشد المجلس مرة أخرى اتخاذ تدابير جدية من شأنها أن ترسل رسالة واضحة لحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على أن توقف على الفور جميع إجراءاتها غير القانونية والالتزام بالثوابت طويلة الأمد لعملية السلام.

ولا يزال الشعب الفلسطيني وقيادته ملتزما بالتوصل إلى حل سلمي وبمفاوضات السلام. وعلاوة على ذلك، فإننا لم نتخل عن قناعتنا بالقانون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في الجهود التي نبذلها لتحقيق حل عادل لقضية فلسطين من جميع جوانبها، بما في ذلك مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ووضع حد للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وإعمال حريتنا وحقوقنا. لذا سنواصل جهودنا لتعبئة مجلس الأمن، والجهود التي نبذلها في الجمعية العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لجعل ذلك حقيقة واقعة. وفي هذا الصدد، نناشد جميع الدول الأعضاء تقديم دعمها القوي والقيم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام مجلس الأمن في العام الجديد، اسمحوا لي أن أهنئ أعضاء المجلس الخمسة الجدد على انتخابهم. وأتمنى لكل واحد منهم التوفيق في إدارة المناقشات العاصفة أحيانا.

في الوقت الذي نجتمع فيه في هذه القاعة، يدق ناقوس الخطر. لم يكن واضحا أبدا قدر اليوم أن إيران تسعى لصنع سلاح نووي. هذا أكبر خطر منفرد يهدد أمن العالم بأسره. الآن هو وقت العمل. غدا يفوت الأوان. المخاطر كبيرة. وثمن التقاعس باهظ.

تثبت أحدث تقارير للوكالة الدولية للطاقة الذرية دون أي شك أن إيران لديها برنامج للأسلحة النووية، يتطور بسرعة. وأعلنت إيران مؤخرا أنها تعتزم تخصيب اليورانيوم إلى مستوى ٢٠ في المائة في منشأتها النووية في قم. لا يوجد أي مسوغ مدني مقبول لهذا العمل. إنه ينتهك بشكل صارخ العديد من قرارات المجلس وسيقترب بإيران إلى حد كبير من إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة.

ينبغي لجميع أعضاء الأمم المتحدة – ولا سيما في المجلس – أن يسهروا الليل يفكرون في ما سيحدث إذا حصل النظام في طهران على أخطر سلاح على وجه الأرض. إن ضغط مجتمع دولي متحد الصف هو وحده من شأنه منع إيران من مواصلة مسيرتها نحو الأسلحة النووية. يجب أن يكون الثمن السياسي والاقتصادي الذي ستدفعه إيران واضحا. إن إسرائيل تشيد بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وآخرون في هذا الصدد. ورغم أن تلك الخطوات مهمة جدا، يجب أن نحكم عليها بناء على نتائجها. حان الوقت لكي ينضم بقية المجتمع الدولي والمجلس إلى هذه الجهود.

نجتمع اليوم بعد عام من الاضطرابات في الشرق الأوسط. ثمة تحديات كبيرة ماثلة في الأفق. تطالب الشعوب بالكرامة وتسعى إلى الحرية بعد أجيال من القمع. إن التطرف يهدد المجتمعات الهشة. ولا تزال حقوق الإنسان تنتهك. وهزت الاضطرابات أساس النظام السياسي من مضيق جبل طارق إلى الخليج الفارسي وبحر قزوين. وما المسألة التي اعتبر المجلس أنها الأكثر إلحاحا في مناقشاته الشهرية بشأن الشرق الأوسط؟ المدهش، المدهش – أنها وضع طلبات المباني المحلية في الضفة الغربية.

وفي الإحاطتين الإعلاميتين اللتين أجرتهما الأمانة العامة في الشهرين الأخيرين، بالكاد تُركت بوصة مربعة من القدس أو الضفة الغربية دون أن يتم تناولها. ومع ذلك، ثمة أناس في بلدان بأكملها في الشرق الأوسط يُقتَلون ويُقمَعون ويُعذَبون يوميا دون أن يؤتَى على ذكرهم. يا له من منطق انقلب رأسا على عقب. اسمحوا لي أن أكون واضحا – وواضحاً جداً. إن حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مهم في حد ذاته، حتى يتسنى للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء أن يعيشوا حياة سلمية وآمنة ومزدهرة. ولكن سوء استعمال وقت مجلس الأمن وطاقته وموارده سيقوّض مصداقيته.

كم مرة كرر أعضاء هذا المجلس – وآخرون عديدون – القول إن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو الصراع المركزي في الشرق الأوسط، وإنه إذا سوّينا ذلك الصراع، فإننا نسوّي جميع الصراعات الأخرى في المنطقة؟ اليوم، يمكن للمرء أن يهزأ من ذلك القول. ومن الواضح أن الصراعات الدائرة في اليمن وسوريا ومصر والبحرين وصراعات أخرى في الشرق الأوسط لا علاقة لها بإسرائيل.

وتكرار هذا القول باستمرار لا يجعله حقيقة. وكم مرة كرر أعضاء هذا المجلس – وآخرون عديدون – القول إن المستوطنات هي العقبة الرئيسية أمام السلام؟ وبالمثل، إن تكرار هذا القول لا يجعله حقيقة.

إن العقبة الرئيسية أمام السلام ليست المستوطنات. العقبة الرئيسية أمام السلام هي ما يسمى بالمطالبة بالعودة. اسمحوا لي أن أكرر ذلك. إن العقبة الرئيسية أمام السلام هي في إصرار الفلسطينيين على ما يسمى بالمطالبة بالعودة. لن يسمع أحد على الإطلاق القادة الفلسطينيين – حتى هنا في هذه القاعة – يتكلمون عن ”دولتين لشعبين“. وإذا سمعهم أحد يتكلمون عن ”دولتين لشعبين“، أطلب منه أن يتصل بي هاتفيا في مكتبي على الفور – حتى ولو كانت المكالمة على حسابي، في حال حصول هذا الأمر غير المسبوق. لن يسمعهم أحد يتكلمون عن ”دولتين لشعبين“، لأن القيادة الفلسطينية تدعو اليوم إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بل وتصر على أن يعود الناس إلى الدولة اليهودية. وهذا يعني تدمير إسرائيل.

والفكرة التي مفادها أن تغرق إسرائيل بطوفان من ملايين الفلسطينيين لن تكون فكرة مقبولة على الإطلاق. المجتمع الدولي يعرف ذلك، والقيادة الفلسطينية تعرف ذلك، ولكن الشعب الفلسطيني لا يسمع ذلك. وإثباتا لهذا الكلام، أجرى مركز الرأي العام الفلسطيني استطلاعا للرأي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، فتبيّن أن ٩٠ في المائة من الفلسطينيين قالوا إنهم لن يتخلوا عن المطالبة بالعودة. وهذه الفجوة بين ما يتصورون والواقع كانت وستظل العقبة الرئيسية أمام السلام.

وبما أن القيادة الفلسطينية ترفض أن تقول الحقيقة للشعب الفلسطيني، فإن المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي عن أن يقول له الحقيقة. فعليه المسؤولية عن القول إن ما يسمى بالمطالبة بالعودة أمر غير مجدٍ. وإنما هناك العديدون ممن يجلسون حول هذه الطاولة الذين لا يفوّتون أي فرصة لإبلاغ إسرائيل بما يتعين عليها أن تفعله من أجل تحقيق السلام يفقدون أصواقم على النحو الذي يناسبهم عندما يتعلق الأمر بإبلاغ الفلسطينيين عن الحلول الوسط الأساسية التي يتعين أن يعتمدوها لتحقيق السلام.

إن الرفض الفلسطيني للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية يترافق مع ثقافة التحريض في المساجد والمدارس ووسائط الإعلام. فيوما بعد يوم، يتم تعليم الأطفال على اتباع العنف وعلى كراهية الإسرائيليين واليهود وذمّهم وإذلالهم. واسمحوا لي أن أكون واضحا. أنا لا أتكلم عن حماس في غزة فحسب، وإنما أيضاً عن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث لا يمكن للمرء أن يجول فيها دون رؤية الإرهابيين والإرهاب وهم يمجّدون في كل زاوية منها.

وفي ٩ كانون الثاني/يناير من هذا الشهر، مثلما ذكر السيد فرنانديز – تارانكو – وسوف أتناول هذا الحدث لأنه مرّ عليه مرور الكرام – بث تلفزيون السلطة الفلسطينية وقائع الاحتفال بالذكرى السنوية السابعة والأربعين لحركة فتح. لقد تضمن الاحتفال خطبة لأرفع زعيم ديني في السلطة هو المفتي محمد حسين الذي صوّر قتل اليهود كهدف مقدس لجميع المسلمين. وكانت تعليقاته تبعث على القلق الشديد. ولكن ما هو أكثر مدعاة للقلق أن أحداً من القيادة الفلسطينية لم يقف ويعلن أدانته لهذه التعليقات، ويشجب هذه الأفعال، أو ينأى بنفسه عن هذه الرسالة. و لم يقتصر الأمر على أنهم لم يشجبوا كلماته، وإنما لجأوا إلى بثها على أقنية التلفزيون الفلسطيني العامة. لم تقل القيادة الفلسطينية شيئا، وصمتها يعني الكثير.

إن الطريق إلى السلام واضح. وعلى المجتمع الدولي أن يقول للفلسطينيين بشكل لا لبس فيه إن الانفرادية طريق مسدود، وإن المفاوضات المباشرة هي الطريق الوحيد إلى الأمام. والمحادثات التي جرت مؤخرا في عمان خطوة إيجابية في هذا الصدد، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الملك عبد الله والآخرين على المساعدة في تيسير هذه الاجتماعات. والآن يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتخذوا الخطوة التالية نحو السلام معا. لقد حان الوقت لوقف التفاوض حول التفاوض. ولقد حان الوقت لوقف الاجتماعات حول الاجتماعات. ولقد حان الوقت لوقف الحديث عن الحديث. ومع ذلك، بدلاً من اتخاذ خطوات نحو السلام مع إسرائيل، يواصل الرئيس عباس العبث بأخطار الوحدة مع حماس.

وحماس موضوع آخر لم يُذكر هنا. فحماس منظمة إرهابية تلقى التمويل والدعم والتدريب من النظام الإيراني. لقد حولت تقريبا كل مورد في غزة لاضطهاد شعبها أو مهاجمة شعبنا. فيتم قهر النساء وسجن المعارضين السياسيين وقتلهم، واستخدام الأطفال كدروع بشرية ومنفّذين للعمليات الانتحارية. هذا هو الواقع على الأرض في غزة اليوم، بينما نحن نتكلم، ومع ذلك لم نسمع كلمة واحدة أو حتى مقطع واحد عن هذا الأمر في الإحاطة الإعلامية التي قُدّمت اليوم.

إن المجموعة الرباعية ما فتئت تطرح المبادئ الثلاثة التي يجب أن تتبناها حماس لكي تصبح طرفا فاعلا مشروعا في عملية السلام. فيجب عليها أن تنبذ العنف، وتعترف بإسرائيل، وتلتزم بالاتفاقات الفلسطينية السابقة. لا يمكن القبول بأقل من هذا، ومع ذلك لم تفِ حماس بهذه الشروط في أي وقت من الأوقات أو تظهر أي نية للقيام بذلك. فهي تقول لا للتفاوض، وتقول لا للاعتراف بإسرائيل، وتواصل القيام بأعمال العنف ضد إسرائيل يوما بعد يوم.

وأي شخص يقول إن حماس شريك في السلام ينبغي أن يقوم بزيارة إلى غزة. إن المنطقة ما زالت أرضا لانطلاق الهجمات الصاروخية المستمرة التي تستهدف المدن الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين. ففي العام الماضي، أطلق قرابة ٧٠٠ صاروخ على إسرائيل. وهذا يعني متوسط صاروخين تقريبا أطلقا كل يوم.

واسمحوا لي أن أقول بوضوح ما قلته في العديد من الرسائل إلى مجلس الأمن، وفي المناقشات السابقة. الحالة في غزة خطيرة جدا. ويمكن لشرارة واحدة أن تؤدي إلى تصعيد خطير. وعلى مجلس الأمن واجب التصرف بجرأة وعلى الفور. ومع ذلك، لم يجد المجلس بعض الوقت أو الإرادة ليقول كلمة واحدة في إدانة الهجمات، فالصمت يصم الآذان.

ولا ينبغي لأي شعب أن يعيش في ظل هذا الإرهاب. ولا يتوقع من أي حكومة أن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة هذا العنف. وفي وقت لاحق من هذا الشهر، سيزور الأمين العام إسرائيل ويرى التهديدات التي نواجهها بأم العين. فلنأمل أن تسفر زيارته عن منظور جديد لهذه المنظمة حول العقبات الحقيقية للسلام والأمن والمسائل الحقيقية المتمثلة في التطرف والإرهاب والتحريض في منطقتنا.

إن التحديات التي تواجه الشرق الأوسط تزداد كل يوم. ومن الواضح إنها معروفة لدى المجلس. إنها تشكل تهديدا لنا جميعا. ومن مسؤولية المجلس مواجهتها بشجاعة وبروح قيادية. فالخطب المملة والتركيز في غير محله هما غالباً من سمات هذه المناقشة. إنهما غير كافيين. وبينما تقترب إيران أكثر إلى حيازة سلاح نووي، وبينما ينشر المتطرفون الإرهاب والكراهية، وبينما يختبر أعداء السلام عزم المجتمع الدولي، فإن الصمت ليس خياراً.

لـن يكـون مـن الـسهل مواجهـة هـذه التهديـدات الأساسـية. فهـي تتطلـب الكفـاح والتـضحية. وكمـا قـال ونستون تشرشل ذات مرة، ''يجب أن نكون متحدين، يجب أن نكـون شـجعاناً، يجـب أن نكـون غـير مـرنين''. في هـذه اللحظـة الحرجـة، مـن أجـل أطفالنـا ومـستقبلنا المـشترك، إن العالم لا يملك أي خيار آخر.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

الــسيدة رايــس (الولايــات المتحــدة الأمريكيــة) (تكلمــت بالإنكليزيــة): أشــكر الأمــين العــام المــساعد فرنانديز - تارانكو على إحاطته الإعلامية.

سأبدأ بنـبرة ترحيـب وحـتى أمـل. إن الملـك عبـد الله والحكومة الأردنية قد اتخذا خطوة جريئة وأظهـرا قيـادة هائلـة في الجمع بين الطرفين لعقـد اجتماعـات مباشـرة بالتنسيق مـع المجموعــة الرباعيــة. فالمناقــشات واعــدة، ومــا يــشجعنا أن الطــرفين اجتمعــا بالفعــل عــدة مــرات في عمــان خــلال هذا الشهر.

ونعتقد بقوة أن تركيـز المجلـس يجـب أن ينـصب علـى توفير الدعم للجهود الأردنية وحـث الطـرفين علـى الاستفادة الكاملة من هذه الفرصة. في يـوم الأربعـاء الماضـي نـاقش هـذا المجلس الحالة الإنسانية في الضفة الغربية وقطـاع غـزة وكـذلك في جنوب إسرائيل، وقد تركزت مناقـشة اليـوم إلى حـد كـبير علــى الإجــراءات ذات المــردود العكــسي الــتي يتخــذها كلا الجانبين. أود أن أحث زملائي في المجلس على المشاركة في تـشجيع الطـرفين علـى الامتنـاع عـن القيـام بالأعمـال غير المفيـدة، وتهيئـة بيئـة مواتيـة للتقـدم. ونـضم صـوتنا لنـدين بـأقوى العبـارات الممكنـة التحـريض علـى العنـف والهجمـات الإرهابيـة المـستمرة علـى المـدنيين في إسـرائيل، بمـا في ذلـك الهجمـات الـصاروخية الـتي تنطلـق مـن غـزة. ونكـرر أيـضا الإعـراب عـن قلقنـا المـستمر إزاء الحالـة الإنـسانية في غـزة ودعمنا لاتخاذ المزيـد مـن التـدابير لـضمان سـلامة سـكان غـزة والعيش الكريم لهم. وبالمثل، فإننا نحث إسـرائيل علـى مواصـلة وتكثيـف جهودهـا للتـصدي بـالردع والمواجهـة والمحاكمـة لأعمال العنف والتطرف وجرائم الكراهية ضـد الفلـسطينيين. وأود أن أكـرر أيـضا أننـا لا نقبـل مـشروعية اسـتمرار النـشاط الاستيطاني الإسرائيلي.

لا ينبغـي لنـا أن نغفـل عـن هـدفنا المـشترك المتمثـل في إيجاد حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع. في العـام الماضـي، في أيـار/مـايو، أوضـح الـرئيس أوبامـا رؤيتـه للـسلام الـدائم، والـتي تنطـوي علـى قيـام دولـتين لـشعبين: إسـرائيل، كدولـة يهوديـة ووطـن للـشعب اليهـودي، ودولـة فلـسطين كـوطن للشعب الفلسطيني، على أن تتمتـع كلتـا الـدولتين بحـق تقريـر المصير والاعتراف المتبادل والسلام. وكرر الرئيس أوبامـا هـذا الهــدف في خطابــه أمــام الجمعيــة العامــة في ســبتمبر/أيلــول (انظر A/66/PV.11). وأكـد مجدداً الأسـاس الـذي تقـوم عليـه المفاوضات الناجحة، وهو ما نعرفه جميعاً معرفـة جيـدة. يجـب أن يعلــم الإســرائيليون أن أي اتفــاق ســوف يــنص علــى ضمانات لأمنهم، والفلسطينيين يـستحقون أن يعلمـوا الأرض التي تشكل الأساس لإقليم دولتهم.

وفي محاولـة لتفعيـل رؤيـة الـرئيس، أصـدرت المجموعـة الرباعيــة في ٢٣ أيلــول/ســبتمبر ٢٠١١ بيانــا دعــا الطــرفين ''للتغلب على العقبات الراهنـة واسـتئناف المفاوضـات الثنائيـة المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بدون تأخير أو شـروط مسبقة'' (انظر SG/2178). ويشكل هـذا البيـان، في مجموعـه، إطــارا متينــا لاســتئناف المفاوضــات المباشــرة بــين الطــرفين. نمر الآن بمنعطف حاسـم. وتـستحق الحكومـة الأردنيـة امتناننـا لما قامت به مـن إعـادة انخـراط الطـرفين في الحـوار. وبمـساعدة الأردن والمجموعة الرباعية، بـدأ الطرفـان عمليـة صـعبة ولكنـها

ضرورية. ومن الأهمية بمكان أن نفعل كل ما بوسعنا للمساهمة في إنجاح هذا المسار.

أنتقل الآن إلى سوريا. ما فتئت الحالة هناك تتدهور تدهوراً شديداً. وعلى الرغم من وجود مراقبين تابعين لجامعة الدول العربية، فإن نظام الأسد يتجاهل التزاماته في خطة جامعة الدول العربية، بما في ذلك فشله في وضع حد لجميع أعمال العنف وحماية المدنيين السوريين. عشرات المدنيين يقتلون يومياً. وما زال الآلاف من المعتقلين السياسيين مسجونين في مختلف أنحاء البلاد، والعديدون منهم معرضون لخطر التعذيب بصورة خطيرة. ونتيجة لعدم وفاء النظام بمتطلبات خطة الجامعة العربية، فإن الدعوات ما فتئت تترى من المنطقة منادية بتدخل مجلس الأمن.

وافقت جامعة الدول العربية، يوم الأحد في القاهرة، على قرار يدعو الرئيس الأسد إلى تسليم السلطات إلى نائب الرئيس، من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية، تمكن من الانتقال السياسي في سوريا. نرحب باستمرار الدور القيادي الذي تضطلع به جامعة الدول العربية وما تبذله من جهود لتيسير عملية الانتقال والتوصل إلى حل سياسي لأكثر من ١٠ شهور من وحشية نظام الأسد. ونعتقد أن من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي معا من أجل دعم الانتقال المستقر، ونثني على جامعة الدول العربية لما طرحته من خطة انتقالية. ينبغي لهذا المجلس أن يدعم دعماً كاملاً جهود الجامعة العربية الرامية إلى التوسط لوضع حد لإراقة الدماء والانتقال السلمي إلى الديمقراطية في سوريا.

لقد ظلت الولايات المتحدة واضحة جدا في تعاملنا مع الأزمة في سوريا. فلطالما قلنا إن على الأسد، الذي أهدر جميع الفرص لإجراء إصلاحات حقيقية تعالج قضايا حقوق الإنسان الأساسية، أن يتنحى ليفسح المجال لحدوث انتقال سلمي في سوريا. في البداية فرضنا جزاءات على نظام الأسد والجهات التي تساعده في الربيع الماضي، وقد عززنا تلك الجزاءات بعد رفض الأسد أن يضع حداً للعنف. واتخذ العديد من الأعضاء الآخرون في المجتمع الدولي تدابير مماثلة. فقد وافق الاتحاد الأوروبي أمس على فرض المزيد من الجزاءات، وقد كانت الجزاءات جزءا من مبادرة الجامعة العربية منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وكان على المجلس أن يصدر منذ وقت طويل قراراً قوياً يدعم جهود الجامعة العربية لإنهاء الأزمة وإعادة السلام إلى سوريا.

إننا ندعو الحكومة السورية مرة أخرى لأن تسمح بوصول لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في آب/أغسطس الماضي. تؤيد الولايات المتحدة تأييداً كاملاً مطالب الشعب السوري الداعية إلى تشكيل حكومة ديمقراطية وتمثيلية وشاملة تحترم حقوق الإنسان وتوفر الحماية المتساوية بموجب القانون لجميع المواطنين، بغض النظر عن العرق أو الطائفة أو الجنس.

وتواصل الولايات المتحدة دعوتها المعارضةَ إلى الامتناع عن العنف، مع الاعتراف بأن ممارسة ضبط النفس هذه تصبح أصعب أكثر وأكثر في وقت يصعّد فيه النظام من أعمال القمع. وذكر الأمين العام للجامعة العربية بوضوح شديد في تقريره هذا الأسبوع ما يلي: "لجأت المعارضة إلى حمل السلاح نتيجة لما تعرضت له من استخدام مفرط للقوة من جانب القوات الحكومية عند التصدي للاحتجاجات، ومن قهر واعتقالات وممارسات التعذيب، وانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الأجهزة الأمنية".

ونحن نحمل النظام السوري المسؤولية الكاملة عن تفاقم دورة العنف.

ويساورنا القلق إزاء التقارير الأخيرة عن شحنات من الأسلحة والذخائر إلى الحكومة السورية. وندعو البلدان الموردة إلى أن توقف طواعيةً عمليات نقل الأسلحة إلى

النظام، ونشجع جميع الدول على الانضمام إلى الجهود المتزايدة الرامية إلى وقف تدفق الأسلحة إلى نظام الأسد.

وأختتم بالحالة في لبنان. نحن لا نزال ملتزمين بالتنفيذ الكامل للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ونحث حكومة لبنان على الانضمام إلى هذه وغيرها من الالتزامات والتعهدات الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بالمحكمة الخاصة للبنان. إننا ندين الهجوم الإرهابي على حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وهو الهجوم الثالث من نوعه في أقل من عام. وتدعو الولايات المتحدة الحكومة اللبنانية إلى التحقيق في هذه الحوادث وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. ونرحب بزيارة الأمين العام الأخيرة إلى لبنان، بما في ذلك ملاحظاته بشأن أهمية نزع سلاح حزب الله، وذلك التزام دولي أنشأه القراران ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

تواصل الولايات المتحدة دعم القوات المسلحة اللبنانية وتعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به هذه القوات وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الحفاظ على الاستقرار في جميع أنحاء لبنان. ونشكر اللواء ألبرتو أسارتا كويفاس على قيادته خلال فترة ولايته ونرحب بالقائد الجديد للقوة العميد سيرا باولو.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بكم، سيدي الرئيس، في مجلس الأمن، وأشكركم على ترؤسكم هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد أوسكار فرنانديز تارانكو على إحاطته الإعلامية، وكذلك سعادة السيد رون بروسور، الممثل الدائم لإسرائيل، وسعادة السيد رياض منصور، المراقب الدائم عن فلسطين، على بياناهم.

تنعقد المناقشة المفتوحة اليوم في وقت حاسم ينخرط فيه المجتمع الدولي مع الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل استئناف محادثات السلام المباشرة.

في ٢٣ أيلول/سبتمبر وهو اليوم الذي قدم فيه الرئيس محمود عباس إلى الأمين العام طلب فلسطين لعضوية الأمم المتحدة، أصدرت المجموعة الرباعية بيانا يقترح اتخاذ سلسلة من الخطوات للبدء بعملية السلام. وتتضمن تلك الخطوات عقد اجتماع تحضيري للأطراف في غضون شهر والتزاما الطرفين بتقديم مقترحات استهلالية بشأن الأراضي والأمن في غضون ثلاثة أشهر وإحراز تقدم موضوعي خلال ستة أشهر، وعقد مؤتمر للمانحين والتوصل إلى اتفاق بشأن مسائل الوضع النهائي بنهاية عام ٢٠١٢.

خلال الأشهر الأربعة الماضية، اجتمعت المجموعة الرباعية مع الطرفين كل على حدة، ومن ثم التقت بهما عدة مرات وسعت إلى الحصول على مقترحات بشأن الأمن والحدود. وقد تلا تلك الخطوات سلسلة من الاجتماعات عقدت في عمّان هذا الشهر برعاية الملك عبد الله الثاني. وبينما لا تزال توقعات المحادثات المباشرة مراوغة، من المشجع أن تظل الأطراف منخرطة في تلك العمليات. ونعتقد أن هذه الالتزامات ينبغي أن تصبح أكثر جدية ومقصدا بغية حل المسائل في إطار زمني محدد.

أما فيما يتعلق بالإطار الزمني الذي وضعته المجموعة الرباعية للتوصل إلى اتفاق في نهاية العام، فمن الضروري أن تكف إسرائيل بالكامل عن الأنشطة الاستيطانية. إن مواصلة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى كونها غير شرعية بموجب القانون الدولي، فإنها تقوض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين. وقد صدرت عدة تقارير، بما في ذلك التقارير التي أصدرها مكتب منسق

الشؤون الإنسانية، وكلها تبين بوضوح أن زيادة الاتجاه في الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية لا تتفق مع حل الدولتين.

ومن الجدير ذكره أن الأنشطة الاستيطانية عملت أيضا على مفاقمة المشاكل الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية. وبسبب وجود مساحة تزيد على ٤٣ في المائة من الضفة الغربية خارجة عن سيطرة السلطة الفلسطينية، يُحرم الشعب الفلسطيني من الوصول إلى موارده الطبيعية، ويُحرم من القيام بأنشطته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشروعة. الأمر الذي نجم عنه فقدان عدد كبير من الفلسطينيين لمنازلهم وعدم تمكنهم من الوصول إلى مزارعهم وسبل عيشهم. فالأنشطة الاستيطانية أدت أيضا إلى العنف والتوتر الاجتماعي الشديد بين المستوطنين والسكان الفلسطينيين. لذلك، نكرر نداءنا إلى إسرائيل لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية.

أما في قطاع غزة، فما برح الحصار والقيود على الصادرات تؤدي إلى نتائج بعيدة المدى. فقد زاد الفقر والاعتماد على المساعدة وزادت الطلبات من أجل الخدمات الطارئة كالرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، والتعليم والمساكن المؤقتة، واستنزفت موارد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وثمة حاجة ملحة لزيادة تخفيف القيود على الإمدادات الإنسانية إلى قطاع غزة. وينبغي استخدام القنوات القائمة لهذه الإمدادات حتى وإن كانت قدرة هذه القنوات قد تحسنت.

إن المصالحة بين الفلسطينيين مسألة هامة ولا حاجة للتشديد عليها. نؤيد الجهود التي تقوم بها القيادة الفلسطينية للإسراع في تنفيذ اتفاق المصالحة الذي تم التوصل إليه في العام الماضي بين الفصائل الفلسطينية.

كذلك، من الضروري إنهاء جميع أشكال العنف. وندين جميع الهجمات التي تلحق الأذى بالسكان المدنيين وتضر بالهياكل الأساسية المدنية.

ثمة مسائل أخرى مهمة أيضا لإحلال السلام الدائم والشامل في المنطقة، وهي مسائل تتعلق بالأراضي العربية التي لا تزال تحت الاحتلال. ولكي يكتب النجاح لعملية السلام في الشرق الأوسط، لا بد من إحراز تقدم على المسارين اللبناني والسوري أيضا. وتلك مسائل هامة جدا ولا يجب أن يحيد البصر عنها في خضم الاضطراب الاجتماعي والسياسي غير المسبوق الذي تشهده المنطقة حاليا. وفي الحقيقة، تستدعي التطورات في المنطقة إدماج الجهود الجماعية التي يقوم بها المجتمع الدولي لمساعدة البلدان في القيام بالعمليات السياسية الشاملة وتنفيذ الإصلاحات للوفاء بالطموحات المشروعة لشعوبها. وفي قيامنا بهذه الجهود الجماعية، علينا احترام سيادة جميع البلدان واستقلالها ووحدة أراضيها. ومن المهم معالجة مظالم الناس من خلال الحوار والمفاوضات بدلا من اللجوء إلى الأسلحة. ولا ينبغي اتخاذ أي إجراء من الخارج قد يزيد الطين بلة ويثير التطرف.

إن الهند ثابتة في دعمها لكفاح الشعب الفلسطيني من أجل السيادة والاستقلال وإقامة دولة فلسطين القادرة على البقاء والمتحدة والقدس الشرقية عاصمة لها، دولة معترف بها وتعيش داخل حدود آمنة جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن هذه المنظمة، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وتم في الأسبوع الماضي التأكيد من جديد على ذلك التأييد للقيادة الفلسطينية عندما قام وزير خارجيتنا بزيارة رام الله.

كذلك لا تزال الهند ملتزمة بمواصلة تعاونها الإنمائي مع الفلسطينيين من خلال الدعم المقدم للميزانية، وتدريب

الموظفين في مختلف المجالات، والمساهمات السنوية التي تقدمها الهند لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمشاريع التي تتم في إطار صندوق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

لقد اعترفت بفلسطين أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد تجلى ذلك الاعتراف بوضوح في التصويت الكاسح في باريس بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تأييدا لعضوية فلسطين في اليونسكو. ومن الجدير ذكره أن الهند التي كانت أول بلد غير عربي اعترف بفلسطين في عام ١٩٨٨، لا تزال مقتنعة بأن فلسطين تفي بجميع معايير العضوية في الأمم المتحدة، كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة وجديرة بأن تصبح عضوا كامل العضوية في المنظمة. ويحدونا الأمل في أن يعمل المجلس على تأييد طلب فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة عاجلا وليس آجلا.

وفي الختام، أود أن أكرر دعم الهند لجهود المجموعة الرباعية من أجل إيجاد حل دائم للمسائل الإسرائيلية الفلسطينية، ارتكازا على حل الدولتين. والهند مستعدة للقيام بدور في المساعي الجماعية التي يقوم بها المجلس من أجل إحلال السلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): إن الحالة في الشرق الأوسط، التي يتصدرها النزاع الإسرائيلي العربي، ما زالت تستحوذ على اهتمام مجلس الأمن الذي يكرس اليوم مناقشة عامة بشأن الموضوع. أود أن أهنئ رئاسة جنوب أفريقيا على منحنا الفرصة مرة أخرى لتناول هذه المسألة التي تشكل شاغلا للمجلس ولوفد توغو. أود أيضا أن أشكر مساعد الأمين العام، السيد فرنانديز تارانكو على إحاطته الإعلامية.

إن عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين لا تزال تمر بصعوبات. ولم يحرز تقدم يذكر في الميدان. ومن سوء الطالع، أن أعمال العنف لا تزال تُرتكب من قبل الجانبين. إن انعدام الثقة بين الطرفين، وعدم توفر الإرادة السياسية، وضغط الرأي العام الوطني، كلها عناصر تشكل جزئيا السبب الجذري في جمود الحالة.

وفي الوقت الذي تضطلع فيه السلطة الفلسطينية بجهود لحشد الاعتراف الدولي بفلسطين من أجل إقامة دولة تحمل ذلك الاسم، لم تؤد حتى الآن الدبلوماسية إلى النتائج المرجوة على أرض الواقع، حتى في الوقت الذي يواصل فيه المجتمع الدولي تعليق أماله على إحلال سلام دائم يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام.

وعلاوة على ذلك، فإن الإعلان الذي طرح في آخر اجتماع عقدته المجموعة الرباعية في عام ٢٠١١ بشأن إنشاء مستوطنات جديدة واعتماد خطة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لإنشاء مئة وحدة سكنية في ”مستوطنة شيلو“ في الضفة الغربية لا يفضي إلى إحلال السلام الدائم في المنطقة.

أما في قطاع غزة، فلا تزال الحالة تتسم بالصعوبة بسبب الحصار الذي ترى توغو بأنه ينبغي رفعه. وما برحت مسألة اللاجئين في المخيمات الفلسطينية مصدر قلق شديد وتثير مسألة احترام حقوق الإنسان.

لذلك، نشيد بالعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ونهيب بالمجتمع الدولي الاستمرار بتزويدها بالمواد الأساسية والدعم المالي كما تم الإعراب عنه مؤخرا في مناشدتها من أجل التمويل. من الناحية الأخرى، يجب وقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل واتخاذ المواقف المتطرفة،

التي تؤدي إلى عمليات انتقام، بغية تهيئة الظروف المؤاتية لاستمرار المناقشات بين الطرفين.

وإزاء تلك الخلفية القاتمة، يمكننا أن نرحب ببعض الأعمال الإيجابية، مثل الإفراج عن عدة مئات من السجناء الفلسطينيين وإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي، شاليط. وأيضا، ينبغي الترحيب بقرار استئناف تحويل إيرادات الجمارك والضرائب إلى السلطة الفلسطينية، التي كانت مجمدة بعد التصويت في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبالاستعداد الذي أبداه الطرفان لاستئناف المفاوضات المباشرة، على النحو الذي دعت إليه المجموعة الرباعية في إعلانها الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وبالنسبة لتلك النقطة الأخيرة، تود توغو أن تنوه مرة أخرى بالعمل الهام الذي أنجزه مبعوثو المجموعة الرباعية وممثلها، السيد توني بلير، الذي خلال ثلاث جولات لاجتماعات منفصلة، أعد الطرفين للمفاوضات المباشرة. وتشكل المبادرة التي قدمها الأردن مؤخرا باستضافة اجتماع لممثلي المجموعة الرباعية وإسرائيل والمفاوضين الفلسطينيين جزءا من الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات، التي ظلت معلقة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ولهذا السبب لا بد دائما في تشجيع الحوار، لأننا نعلم أن التقدم المحرز في المنطقة، وإن كان محدودا، ما كان ليتسنى تحقيقه إلا بفضل المفاوضات.

وتؤكد توغو مجددا على دعمها للمجموعة الرباعية وتناشد الطرفين أن يتغلبا على خلافاتهما وأن يأخذا بعين الاعتبار مصالح شعبيهما ومستقبل المنطقة إذ ينخرطان في مفاوضات مباشرة بهدف التوصل إلى حل نهائي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

وترى توغو، التي تتمتع بعلاقات جيدة من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، انه لا يمكن تحقيق السلام بدون إجراء الطرفين لمفاوضات بحسن نية. وتمثل موقف بلدي دائما في تأييد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. كما أود أن أناشد أصدقاءنا في إسرائيل وفلسطين تشجيع عملية السلام ودعمها.

وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من وقف جميع التصرفات التي تحرض على أعمال العنف، من كلا الجانبين. كما يجب أن تعترف جميع الأطراف الفلسطينية بإسرائيل باعتبارها شريكا ومحاورا لا بد من أن تتفاوض معه. كما أن على المجموعة الرباعية، وهي الميسر لهذه المفاوضات، أن تكون ضامنا لتطبيق نتائج المفاوضات على أرض الواقع.

وعلى مجلس الأمن أن يواصل السعي لإيجاد حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وبطبيعة الحال، من الصعب الاتفاق على هذه المسالة في إطار المجلس، ولكن المجلس بموجب الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين، تتطلب منه أن يمارس الضغط على الجانبين لضمان أن يتفاوضا بحسين نية بغية التوصل إلى حل نهائي للصراع، الذي أثار كل جانب من هذين الطرفين ضد الآخر لفترة أطول مما ينبغي. ولا يمكن إنكار أن تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بطريقة عادلة ومستدامة ستكون لها آثار ايجابية على السلام والأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالترحيب بكم، سيدي الرئيس، وبتقديم الشكر لكم على سفركم إلى نيويورك لتولي رئاسة جلسة اليوم في مجلس الأمن. كما أود أن أشكر السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على التقرير التفصيلي الذي قدمه اليوم عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية.

ومرة أخرى، تكرر كولومبيا رأيها القائل إن عملية تحقيق السلام في الشرق الأوسط لا بد أن تكون شاملة وجيدة التنظيم وقائمة على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأهداف السامية لصون السلام والأمن الدوليين. ولذلك نحن نعتقد أن إنشاء دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل وذات حدود واضحة المعالم وآمنة ومعترف بها على الصعيد الدولي، يجب أن يكون نتيجة المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وذلك سيضمن التعايش بين هذين الشعبين.

ونشير بصورة خاصة إلى أن الاجتماعات التي عقدت في عمان بين المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونرحب بهذه الاجتماعات. وعقدت هذه الاجتماعات في إطار الخطة التي قدمتها المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر وتحت الإشراف السامي لملك الأردن. ونطلب من الطرفين مواصلة هذه المحادثات، التي يمكن أن تقود إلى الاستئناف الفوري لعملية المفاوضات بروح الثقة المتبادلة التي تضمن تحقيق السلام الدائم والمستقر الذي نصبو إليه جميعا.

وعلى كلا الطرفين أن يبذلا جهودا لإزالة ما يعتبر عوائق في طريق المفاوضات، على النحو الذي سمعناه اليوم من ممثلي فلسطين وإسرائيل. فمن ناحية، يحدث بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة والحصار المفروض على غزة تأثيرا سلبيا على رفاه السكان وعلى حالة حقوق الإنسان، وأيضا على حصول هؤلاء السكان على الخدمات الأساسية، لا سيما الصحة والتعليم، على النحو الذي أوضحه للمجلس وكيل الأمين العام أموس. وعلينا أيضا إيجاد حلول للشواغل الشرعية لإسرائيل فيما يتعلق بأمنها كما يجب إنهاء جميع أعمال العنف المرتكبة ضد شعبها.

ونحن نرى أنه بغية تحقيق السلام الدائم، على الطرفين الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية تخالف القانون الدولي وتهدف إلى الإضرار بالمدنيين أو تعريضهم للخطر. ويجب على المجتمع الدولي، بدوره، أن يبذل كل الجهود الممكنة لكفالة أن يتخذ الطرفان تدابير فعالة لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان وتمتعهم بها.

ويود وفد بلدي أن يشدد على انجازات السلطة الفلسطينية في إعداد مؤسساتها لإنشاء الدولة. ولذلك نؤيد إجراءات المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز قدرات المؤسسات الفلسطينية للتمكين من إقامة دولة لديها مقومات البقاء ومستقلة وذات سيادة من أجل رفاه شعبها.

وفيما يتعلق بسوريا، لا نزال نشعر بالقلق من حالة حقوق الإنسان البالغة الخطورة في ذلك البلد وعدم إحراز تقدم في تنفيذ المبادرات المختلفة التي قدمتها جامعة الدول العربية. ونحن نصر على الضرورة المطلقة لوقف جميع أعمال العنف. ونرحب بجهود الجامعة العربية لتجنب زيادة تدهور الحالة ولإيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا. ونناشد حكومة سوريا والمعارضة بدء حوار سياسي يهدف إلى إنشاء حكومة للوحدة الوطنية والى تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات.

السيد لوليشكي (المغرب): أود أولا، سيدي الرئيس، أن أحييكم على ترؤسكم لجلستنا هذه وأن أعبر عن شكرنا للسيد فيرنانديث – تارانكو على إحاطته الإعلامية المستفيضة.

لا تزال القضية الفلسطينية تراوح مكانها بعد سنوات طويلة من الجهود والمد والجزر الذي شهدته مسيرة السلام، وهي تجتاز اليوم منعطفا تاريخيا وحاسما. فعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط تتعرض لتحد كبير بسبب العراقيل التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في طريقها وانعدام الإرادة السياسية لتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية.

إن سياسة التسويف ومراكمة العقبات والأزمات التي تنتهجها إسرائيل عبر مواصلة عمليات الاستيطان غير المشروعة وتجريد السكان الفلسطينيين من أراضيهم والاعتداء على ممتلكاتهم وتقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية بالجدران العازلة ورفض التعامل بإيجابية مع مختلف مبادرات السلام العربية منها والدولية، تتوخى منها سلطات الاحتلال إفراغ حل الدولتين من أي محتوى وجعله عديم الجدوى.

خلال الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، في الأسبوع الماضي، قدمت إحصاءات وأرقام بالغة التعبير حول الآثار الوخيمة والخطيرة لسياسة الاستيطان على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية لسكان الأراضي الفلسطينية، وكذا الآثار على آفاق الحل النهائي المنشود دوليا. وقد زاد من تأزيم هذا الوضع الهجمات المتعددة والمنهجية التي يشنها بعض المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين والتي لا تثير في معظمها أي رد فعل لزجر هذه الممارسات أو معاقبتها.

في مدينة القدس، تتمادى سلطات الاحتلال الإسرائيلية في تكثيف عملية الاستيطان داخل المدينة، بما فيها القدس الشرقية، وفي محيطها وفي الحفريات التي تطال أسفل ومحيط المسجد الأقصى في تحد سافر للشرعية الدولية. إن احترام هذه المدينة له أهمية محورية بالنسبة للحل النهائي لأزمة الشرق الأوسط ويستوجب من هذا المجلس أن يتحمل مسؤولياته لمعالجة الوضع المعقد في هذه المدينة ذات الأبعاد الرمزية والمكانة الخاصة لدى المؤمنين بالديانات السماوية.

إن مجلس الأمن مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتدخل العاجل والفعال للوفاء بالالتزامات القانونية والسياسية والأخلاقية التي أخذتها منظمتنا على عاتقها تجاه الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال تمكينه من تحقيق حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة.

والمملكة المغربية، بصفتها عضوا غير دائم في هذا المجلس، تدعم كل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إعادة تنشيط عملية السلام، وآخرها المباحثات الاستكشافية التي ترعاها المملكة الأردنية الهاشمية والتي نتمنى صادقين أن تؤدي إلى انفراج وإلى استئناف للمفاوضات. ولن تتردد بلادي، حينما تلتئم نوايا السلم لدى جميع الأطراف وتبرز بوضوح الإرادة السياسية لإسرائيل في استئناف وإنجاح المفاوضات والعدول عن الممارسات التي تتنافى مع منطق المفاوضات، في الإسهام، كما أعطت الدليل على ذلك تاريخيا، في تحقيق السلام الشامل والعادل على أساس المشروعية الدولية.

لقد طال أمد الحل الشامل والعادل الذي أقره المجتمع الدولي وتعددت المبادرات الدولية والإقليمية وقدمت الدول العربية مبادرة شجاعة وجريئة عربونا لصدق نواياها وعلى التزامها بالسلام. وأصبحت مقومات الحل النهائي معروفة لدى الجميع في أدق تفاصيلها وننتظر من إسرائيل أن تعطي الدليل الواضح على إرادتها السياسية في السلم الحقيقي الذي يأخذ بعين الاعتبار حقوق وطموحات الطرف الآخر، وأن تترجم بصورة ملموسة وعلى أرض الواقع نية حقيقية في التفاوض الهادف والصادق لإحلال السلام والأمن والتعاون، وهي أمور ننشدها جميعا لهذه المنطقة التي تحملت أكثر من أي منطقة أخرى نصيبها من الحروب والمآسي وتتوق شعوبها دون استثناء إلى السلام والتعايش والتعاون.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه المناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد فيرنانديث – تارانكو على إحاطته الإعلامية، وكذلك الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين على بيانيهما.

لقد مضى أكثر من عام على بدء الثورة في تونس، والتي أثارت موجة من النداءات من أجل تحقيق الديمقراطية في أنحاء الشرق الأوسط. وعملية التغيير والإصلاح مستمرة في تونس ومصر واليمن وليبيا. وعلى الرغم من أن العملية ستكون طويلة وصعبة، نعتقد أنها ستؤدي إلى تحقيق التطلعات المشروعة لشعوب البلدان الأربعة جميعا. وسنواصل نحن وشركاؤنا الدوليون والأمم المتحدة دعم عملية الإصلاح بكل وسيلة ممكنة. ولكن من الجلي لدينا أن المسؤولية الرئيسية عن صياغة المستقبل في جميع تلك الدول تقع على عاتق الشعوب نفسها.

وفي سوريا، يستمر سحق النضال من أجل الحرية بوحشية مروعة من قبل نظام عاجز عن إدراك الزخم الذي لا يمكن وقفه لرغبة شعبه في نيل حقوقه العالمية المشروعة. وإنها ببساطة لحقيقة، أثبتتها أمثلة لا تحصى عبر التاريخ الحديث، أن الأنظمة الاستبدادية التي تستخدم القمع للتشبث بالسلطة لا تنجو لأجل غير مسمى. ويجب على النظام السوري أن يكف الآن عن المراوغة والمماطلة والخداع. ووفقا لخطة عمل جامعة الدول العربية وبيانها المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير، يجب على النظام أن يضع حدا، فورا وبشكل يمكن التحقق منه، للعنف وأن يطلق سراح جميع الذين اعتقلوا خلال الاحتجاجات وأن يسحب جميع القوات العسكرية والأمنية من المدن والبلدات وأن يسمح بحرية الوصول لوسائط الإعلام الدولية. ولقد آن الأوان لكي يتخذ مجلس الأمن إجراءات قوية لدعم الجامعة العربية بهدف وقف العنف، وكما يوضح البيان، الإيذان ببدء انتقال سياسي سريع بقيادة السوريين يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وفي هذا السياق، نشعر بالقلق إزاء توريد الأسلحة إلى سوريا - سواء المبيعات للحكومة أو التهريب غير المشروع للنظام أو المعارضة. وفي معرض الرد على سؤال لهيئة الإذاعة البريطانية في ١٦ كانون الثاني/يناير حول توريد أسلحة إلى الحكومة السورية، قال ممثل دولة عضو في المجلس إن استمرار مبيعات الأسلحة لسوريا ”ليس له تأثير على الحالة بالمرة“. ونحن نختلف معه جذريا. فمن الواضح وضوح الشمس أن نقل الأسلحة إلى بلد يشهد حالة عنف واضطراب أمر غير مسؤول ولن يؤدي إلا إلى تأجيج إراقة الدماء.

على خلفية التغييرات في أنحاء الشرق الأوسط، فإن من المهم للغاية مثل أي وقت مضى التأكد من تأمين الفلسطينيين أيضا لحقوقهم المشروعة. فقد تأخر كثيرا إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة ومتواصلة جغرافيا وتملك مقومات البقاء. ومن دواعي السرور أن المحادثات الجديدة التي تجري في الأردن قد أنهت حالة الجمود التي طال أمدها. ولكن تلك المحادثات يجب أن تكون أكثر بكثير من مجرد محادثات أو محاولة من جانب أحد الطرفين أو الآخر لتحويل اللوم عن الفشل. ويجب على الطرفين الآن تقديم خطط ملموسة بشأن الحدود والأمن باعتبارها الأساس لإجراء مفاوضات جوهرية بشأن اثنتين من القضايا المحورية.

ولكي تنجح تلك المحادثات، يتعين إجراؤها في مناخ موات لإحراز تقدم. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن تهيئة بيئة كهذه في حين يستمر بناء المستوطنات وعنف المستوطنين. وإعلانات إسرائيل عن استمرار الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تبعث برسالة مدمرة. فالتوسيع المنهجي والمتعمد للمستوطنات لا يضر باحتمالات التوصل إلى تسوية تفاوضية فحسب، بل يهدد فكرة الدولة الفلسطينية المستقبلية ذاتها. ولقد كنا، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الأوروبيين الآخرين في المجلس وكذلك عدد من أعضاء المجلس الآخرين، واضحين عقب الإحاطة الإعلامية المعقودة في الشهر الماضي (انظر S/PV.6692) إزاء أن جميع الأنشطة

الاستيطانية، بما في ذلك في القدس الشرقية، يجب أن تتوقف فورا وأنه ينبغي لإسرائيل أن تعدل عن خططها المعلنة.

إننا نعتقد أن إيجاد حل متفاوض عليه للتراع الإسرائيلي الفلسطيني قابل للتحقيق. والمعايير معروفة جيدا للجميع: الحدود على أساس خطوط عام ١٩٦٧، مع مبادلات متفق عليها، والترتيبات الأمنية التي تحترم السيادة الفلسطينية، وتثبت أن الاحتلال قد انتهى، مع حماية الأمن الإسرائيلي، وحل عادل ومتفق عليه لمسألة اللاجئين، والقدس عاصمة للدولتين.

إذا فشل الطرفان في تقديم مقترحات محددة بشأن الحدود والأمن والتفاوض بشأنها، فلن يكون ذلك بسبب انعدام الحلول. فقد كانت هنالك خيارات كثيرة برزت على مدى عقود من المفاوضات. والفشل سيكون نتيجة مباشرة لانعدام الإرادة السياسية. ولا يستطيع أي طرف أن يظهر هذا الرضا عن النفس في خضم التغيير الجذري الذي تعرفه المنطقة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ترأسكم لجلستنا اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد السيد فرنانديث - تارانكو على إحاطته الإعلامية. إن ألمانيا تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيُدلى به لاحقا.

لقد شجبنا في مناسبات كثيرة الجمود السياسي في الشرق الأوسط. ولطالما دعونا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. لذلك، فإننا نرحب ترحيبا حارا بالمبادرة الأردنية لدعم جهود المجموعة الرباعية لأجل تسهيل الاتصالات المباشرة بين الطرفين بهدف استئناف مفاوضات حقيقية مباشرة.

يبقى هدفنا الأساسي تحقيق السلام العادل والدائم. وقابلية الحل القائم على وجود دولتين ينبغي ألا تتعرض للخطر بفعل التطورات في الميدان وخصوصا استمرار بناء المستوطنات في القدس والمنطقة جيم. وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر، ناقشنا مسألة الاستيطان بشكل معمق في المجلس، وعبرنا عن قلقنا جنبا إلى جنب مع فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والبرتغال. كمسألة ملحة، نرغب في أن نرى مقترحات شاملة بشأن الحدود والأمن، على النحو الذي توخاه بيان المجموعة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، واتخاذ تدابير لبناء الثقة تساعد على بناء الثقة بين الطرفين وتظهر التزاما حقيقيا بالشروع في مفاوضات حقيقية. وأي بيانات أو تطورات تشير إلى خطط استيطان محتملة في المنطقة هاء ١ حول القدس، هي مصدر قلق خاص. والسير قدما بخطط من هذا القبيل يعني قطع القدس الشرقية عن الضفة الغربية. وسيكون لذلك أثر سلبي كبير على استمرارية وتواصل الدولة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، في سياق الحل القائم على وجود دولتين، هذا إن لم يجعله مستحيلا.

إننا نرحب بالتدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في مواجهة العنف المتزايد للمستوطنين. ونحن على ثقة بأن إنفاذا حازما للقانون، سيفضي إلى تقديم الجناة إلى العدالة، امتثالا للالتزام بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي.

يتعين وقف عمليات الترحيل القسري للفلسطينيين في المنطقة جيم، ووقف تنفيذ أوامر الهدم في تلك المنطقة. وينبغي رفع المزيد من القيود المفروضة على الوصول والتنقل. ولا بد من السماح للفلسطينيين باستخدام مواردهم الطبيعية الموجودة في المنطقة جيم.

بخصوص غزة، زادت القدرة على الاستيراد، لكن لا نزال عند نسبة ٤٠ في المائة فقط من الحجم الأسبوعي للنصف الأول من عام ٢٠٠٧. أكثر من ذلك، وكذلك فيما يتعلق بالصادرات، ثمة حاجة للسماح لاقتصاد غزة

بالانتعاش وتوليد فرص العمل. وسيسهم المزيد من التقدم في الوصول والتنقل أيضا في التخفيف من المخاوف الأمنية الإسرائيلية المشروعة، حيث أنه سيعزز قطاع الأعمال، على حساب القوى الراديكالية، ويمكن أن يساعد في تجفيف القاعدة المالية لحركة حماس التي تمولها المبادلات التجارية التي تجري عبر الأنفاق.

لا تزال الصواريخ التي تستهدف السكان المدنيين الإسرائيليين تطلق من غزة. إننا ندين بشدة تلك الهجمات. ولا يوجد ما يبرر ذلك العنف الأعمى ويتعين أن يتوقف.

كانت هنالك إشارة إلى الخطاب الناري الذي ألقاه مفتي القدس في ٩ كانون الثاني/يناير خلال تجمع لإحياء الذكرى السنوية السابعة والأربعين لتأسيس حركة فتح. إننا ندين بشدة ذلك الخطاب. فهذا النوع من التحريض ضد الشعب اليهودي مثير للاشمئزاز وغير مقبول ومعاد للسامية بشكل صرف. إن القدس مدينة مقدسة للديانات الثلاث، وعلى كل الزعماء الدينيين تشجيع التسامح والاحترام.

تستحق مبادرة السلام العربية في ذكراها السنوية العاشرة أيضا اهتماما متجددا. لقد أثبت الربيع العربي أن الشعوب في المنطقة تريد تشكيل المستقبل على أساس سلمي من خلال المفاوضات والمباحثات، وليس عن طريق استخدام العنف. ويظل هدفنا الأساسي التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. يجب أن يتحول ذلك الطموح إلى واقع – إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وديمقراطية وقادرة على البقاء ومتصلة، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل.

فيما يخص سوريا، نحن نرحب بالقرار المهم الذي اتخذته جامعة الدول العربية قبل يومين فقط. وثمة حاجة إلى إشارة واضحة من المجلس تدعم مبادرة جامعة الدول العربية من جميع جوانبها. ينبغي للمجلس أن يدين الانتهاكات المستمرة والمنهجية لحقوق الإنسان، واستخدام السلطات السورية للقوة ضد المدنيين، ونطالب بإنهاء فوري لجميع أشكال العنف. ولا بد من التذكير بضرورة مساءلة جميع المسؤولين عن العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. ويتعين البناء على قرارات جامعة الدول العربية، خصوصا تلك التي اتخذت يوم الأحد الماضي.

إننا نؤيد بشكل كامل الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية من مختلف جوانبها. ونرحب بعزم الجامعة العربية تعيين ممثل خاص بشأن سوريا، واللجوء إلى مجلس الأمن بخصوص الحالة في سوريا. ولذلك فإننا نرحب بالأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس اللجنة الوزارية المعنية بالمتابعة، لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن بشأن مبادرة الجامعة العربية لحل الأزمة في سوريا.

يقع حل الأزمة السورية على عاتق العرب، لكن بدعم قوي وموحد لمجلس الأمن. بعد الخطوات التي قامت بها جامعة الدول العربية، طويت صفحة، وينبغي لمجلس الأمن الآن أن يستجيب بصوت واحد.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في الترحيب بكم، السيد الوزير، في المجلس وأن أشكركم على رئاسة مناقشتنا. كما أشكر السيد أوسكار فرنانديث تارانكو على إحاطته الإعلامية الدقيقة للغاية، فضلا عن الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما. إن البرتغال بطبيعة الحال تؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا السفير ماير هارتنغ باسم الاتحاد الأوروبي.

إننا على أعتاب فجر لحظة فارقة في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وغدا سيلتقي الطرفان للمرة الخامسة في عمان، منذ بداية كانون الثاني/يناير. ويشيد البرتغال

بالملك عبد الله الثاني والحكومة الأردنية على مساعيهما الرامية إلى تسهيل المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس بيان المجموعة الرباعية الذي أصدرته في أيلول/سبتمبر. تشجعنا تلك التطورات، ونحث كلا الجانبين على مواصلة الانخراط بجدية في هذه العملية الهامة واتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه التنفيذ الكامل، وفي الوقت المناسب، لبيان المجموعة الرباعية الذي أصدرته في ٢٣ أيلول/سبتمبر، بجميع عناصره.

ترحب البرتغال بتقديم المفاوض الفلسطيني إلى نظيره الإسرائيلي مقترحات فلسطينية بشأن الحدود والأمن. ونحيط علما أيضا بأن إسرائيل قد استجابت من خلال عرض عدد من المسائل للمناقشة. إننا نشجع إسرائيل بقوة على اتخاذ خطوة أخرى وتقديم وجهات نظرها بوضوح فيما يخص الحدود والأمن.

إن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء أمر قد طال انتظاره. وكما قلت مرارا وتكرارا، فإن الحل الوحيد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يكمن في التوصل إلى اتفاق سياسي شامل على أساس دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ولذلك، تدعم البرتغال بالكامل عملية المجموعة الرباعية وجهودها من أجل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن كل المسائل الرئيسية على أساس المعايير المقبولة دولياً بحلول نهاية عام ٢٠١٢ على الأكثر. ونجاح تلك الجهود يقتضي من الأطراف أن تلتزم جدياً بالمفاوضات وأن تبدي حسن النية وتمتنع عن تصرفات الاستفزازية التي من شأنها أن تقوض ثقة كل منها في الآخر.

وفي الأسبوع الماضي، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة فاليري أموس، بشأن الحالة الإنسانية المزرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما أوضحت بجلاء، فإن البعد الإنساني للاحتلال الإسرائيلي أمر يثير قلقاً بالغاً. ففي غزة، ازداد الحصار إحكاماً بإزالة البنية التحتية لمعبر كارني، ليصبح معبر كريم شالوم – الأقل استيعاباً بشكل كبير – هو المعبر التجاري الوحيد بين غزة وإسرائيل. ونحن نأسف لهذا التطور، ونحث حكومة إسرائيل على تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بالكامل للسماح بإعادة تشييد البنية التحتية المدمرة وإنعاش اقتصاد غزة، وبالتالي الحد من اعتماد السكان على المعونة الدولية.

ويتعين على حماس، سلطة الأمر الواقع في غزة، من جانبها، أن توقف كل الهجمات الصاروخية ضد إسرائيل، وهو الأمر الذي ندينه بشدة. ويتعين على كل الأطراف أن تمتنع عن التصرفات التي تزيد من حدة التوتر وتهدد الهدوء والأمن في غزة والمناطق المتاخمة لها. وحق إسرائيل الذي لا ينازع في الأمن وحماية مواطنيها، يجب ألا يكون على حساب معاناة بشرية لا داعي لها.

وفي الضفة الغربية، فإن الحالة في المنطقة جيم والقدس الشرقية تثير بالغ القلق. فهناك التوسع في المستوطنات، والعنف المتزايد للمستوطنين، وصرامة نظم تقسيم الأراضي وتخطيطها، إلى جانب عمليات الطرد والهدم والقيود المفروضة على الوصول والتنقل التي تحرم الفلسطينيين من خدمات أساسية، ومن استخدام أراضيهم ومواردهم، وكل ذلك يؤدي إلى تزايد النزوح القسري للسكان الفلسطينيين. وكما ذكرتنا السيدة فاليري أموس يوم الأربعاء أيضاً، فإن ٤٦ في المائة من أراضي الضفة الغربية أضحت محظورة على الفلسطينيين الذين يواجهون قيوداً شديدة مع تضييق المجالات التي يتكسبون منها عيشهم.

إن الآثار الإنسانية والسياسية المترتبة على هذه السياسات والتطورات على أرض الواقع مدمرة تماماً. ومن خلال الاستمرار في توسيع المستوطنات، وهي غير قانونية

بموجب القانون الدولي، وتقطيع أوصال الضفة الغربية وعزل القدس الشرقية عن الأراضي الفلسطينية الأخرى، فإن إسرائيل تدمر بالفعل مقومات بقاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة الأراضي، ومن ثم فإنها تقضي على آفاق السلام. وريثما يتم التوصل إلى اتفاق سياسي يحل كل المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، يتعين على إسرائيل وقف كل الأعمال غير القانونية والتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بالكامل.

والسلام الذي نتوخاه جميعاً في الشرق الأوسط هو السلام الدائم والشامل. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لمبادرة السلام العربية. وما زالت عناصر تلك المبادرة صالحة اليوم مثلما كانت قبل عقد مضى. وندعو الإسرائيليين والعرب، إلى جانب جهود المجموعة الرباعية على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، إلى الانخراط بصورة جادة فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى للتراع العربي - الإسرائيلي. فالتنفيذ الكامل لمبادرة السلام العربية من شأنه أن يمكن إسرائيل من الاندماج في بيئتها الإقليمية وتطبيع علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي، بما يتيح مستقبلاً مستقراً وسلمياً ومزدهراً للجميع في الشرق الأوسط.

وقبل عام مضى، خرج الشعب التونسي إلى الشوارع مطالباً بالحرية والديمقراطية، وأطلق بذلك موجة سرعان ما غيرت وجه العالم العربي. وكما بينت أحداث العام المنصرم، فإن الانتقال السياسي والتحول المجتمعي عملية معقدة وحافلة بالتحديات، ولكننا على ثقة من أن التطلعات المشروعة للشعب في تونس ومصر وليبيا واليمن سوف تتحقق. ولا بد للقائمين على تنفيذ الانتقال والتحول أن يفعلوا ذلك على أساس الحوار والشمول والحقوق المتساوية لجميع المواطنين، وسيادة القانون. والإقصاء والقمع والعنف ليس الحل بالتأكيد. وهو ليس الحل أبداً.

وفي هذا السياق، ما زالت البرتغال قلقة للغاية إزاء العنف المستمر وفقدان الأرواح كل يوم في سوريا. وعلى الرغم من نشر بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، لم تكف السلطات السورية عن قمعها الوحشي للشعب السوري، وتواصل انتهاكاتها لحقوق الإنسان بشكل ممنهج وعلى نطاق واسع. وبذلك، يستمر تصاعد الموقف على نحو خطير يصعب السيطرة عليه، مع ما ينطوي عليه ذلك من إغراق سوريا والمنطقة في صراع طائفي دموي.

والبرتغال تدعم وتزكي تماماً جهود جامعة الدول العربية في سعيها إلى حل للأزمة الراهنة، وتحث السلطات السورية على احترام التزامها بالتنفيذ الفوري والكامل لخطة العمل العربية المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ واقتراحات الجامعة العربية بشأن الانتقال السلمي في سوريا.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بكم، سيدي، في مجلس الأمن، وأشكركم على عقد مناقشة اليوم.

وأود أن أشكر السيد أوسكار فرنانديز - ترانكو على التقييم الصعب للغاية الذي قدمه بأمانة تامة. ووفدي يؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما ممثلا مصر وأوزبكستان باسم حركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، على التوالي.

كما يعرف الأعضاء، فقد وقفت باكستان دائماً في صف الأشقاء الفلسطينيين في سعيهم طوال ستة عقود من أجل بلوغ حقهم الثابت في تقرير المصير. واليوم، فإن أطراف الربيع العربي الذين يرفعون لواء الديمقراطية، يفعلون نفس الشيء فيما يتعلق بأجزاء عديدة من العالم. ولذلك، نطالب مجلس الأمن بترجمة كلماته إلى أفعال حاسمة، بغض النظر عن الأنشطة الأخيرة المحمودة للمجموعة الرباعية في الشرق الأوسط. وينبغي للمجلس أن يكفل إنشاء آلية لتنفيذ

قراراته بشأن إسرائيل وفلسطين؛ فإن لم يفعل ذلك، سوف يزيد من تقويض مصداقيته.

وفي حين أننا نتداول بلا نهاية في مجلس الأمن، فقد بين لنا المراقب عن فلسطين اليوم كيف أن شعبه ما زال يعاني على أيدي ما يصفه بقوة الاحتلال. ولست على يقين من أن صرخته طلباً للعون ستجد آذاناً صاغية هنا، أو ما إذا كان هناك آخرون يشاركون شعبه أحلامه بالسلام والهدوء بينما يواصل استرعاء انتباه العالم للحصار المفروض عليه والحواجز من حوله التي لا سبيل إلى اجتيازها.

كما أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي مستمر بلا هوادة، للأسف. ويبدو أن وعود المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والمجتمع الدولي ستبقى حبراً على ورق. والفلسطينيون يريدون وقف النشاط الاستيطاني – وهو مطلب أيده المجلس ويلقى دعما عالميا – ومع ذلك، لا يبدو أن هناك رجوعاً بشأن هذه المسألة. وكما ذكر بعض المتكلمين اليوم، فقد أبلغت السيدة فاليري أموس، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الغوث في الحالات الطارئة، المجلس في الأسبوع الماضي بأن النشاط الاستيطاني جعل ٤٣ في المائة من أراضي الضفة الغربية غير قابلة للاستخدام من جانب الفلسطينيين، وأعاق الوصول إلى الخدمات، مما أدى إلى تزايد العنف والتجويع في المنطقة.

وخنق غزة وتجويعها ليس له مبرر قانوني ولا هو مقبول أخلاقياً. وتلك سياسة تحد بشكل ممنهج من حيز إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. وأرى أنها تشكل أيضاً عقبة رئيسية على طريق السلام. فالنشاط الاستيطاني والسلام يقفان على طرفي نقيض. وقد ازداد هذا الحصار توسعاً وإحكاماً بموجب مرسوم يسري اعتباراً من ٢ كانون الثاني/يناير. وبالتالي فلن تعود الحياة في غزة إلى حالتها الطبيعية. وعليه، فإننا ندعو إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). نود أن ننضم إلى العالم المتحضر ونقترح أنه ينبغي للأمم المتحدة – في سبيل وقف حصار الفلسطينيين وتجويعهم، أن تعمل على تجهيز أسطول خاص بها لنقل إمدادات الإغاثة إلى سكان غزة غير المحظوظين. ومن المؤكد أنه لا يمكن للإسرائيليين منع وصول إمدادات المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة، تحت رعاية الأمم المتحدة نفسها.

وأود في غضون ذلك أن أذكر – حسب رأيي – أن التقدم الذي أحرزه الفلسطينيون في إقامة مؤسسات الدولة خلال العامين الماضيين، كان استثنائياً على الرغم من العقبات الهائلة التي اعترضت سبيلهم. وهي حقيقة لم يقبلها العديد من المراقبين المستقلين فحسب، بل تجلت أيضا في قبول عضوية فلسطين في العام الماضي من قبل منظمة اليونسكو. ولا جدال في أن الفلسطينيين يعملون من أجل نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، باعتبارها مكافأة عادلة لهم.

وأود الآن أن أنتقل إلى نقطة تم تناولها همساً في بعض الأروقة في الآونة الأخيرة. فقد سأل أحدهم "هل لاحظت كم مرة نذكر إيران وسوريا ونيجيريا وليبيا والسودان؟" ويتساءل هؤلاء وأتساءل أنا أيضاً معهم عما إذا كان علينا أن نخاف من كوننا مسلمين ما دام يبدو أن جميع تلك البلدان تنتمي إلى الفئة نفسها. ويرى كثير من الناس أن الطريقة التي تسير عليها الأمور الآن تشير إلى أن البلدان المسلمة ستحظى بنسبة ٧٠ في المائة من عمل المجلس في الفترة المقبلة. وإن كان الأمر كذلك، ألا ينبغي لنا الحصول على مقعد دائم في المجلس أيضاً؟ أتساءل عما إذا كنا على صواب في إخافة العالم ودفعه إلى الانقسام إلى "إثنيات دينية". ولا أرى أن ذلك سيكون مفيداً لهذا المجلس أو هذه المؤسسة. وإذ أقول هذا في مجرد إشارة عابرة، فإنني أرمي إلى قوله لأن الناس يتحدثون عنه. وفي رأيي أنه عندما يبدأ

الكلام فلن يكون الأمر سوى مسألة وقت قبل أن يقلق الناس بشأنه. وهذا هو نوع القلق الذي احترم تناول الكثير من زملائي هنا له بطريقة تنفي وجوده وآمل ألا يكون الأمر كذلك بالفعل.

وبعد قولي هذا، أود أيضاً أن أقول إنني واثق من أن هذا النوع من الخوف لن يجد تشجيعاً من قبل هذا المجلس وكما ذكر العديد من الناس في جوانب عديدة، فإننا سنشير إلى جوانب هامة أخرى من العالم، هي قيد المناقشة هنا اليوم بطريقة تعزز الديمقراطية والحكومات التمثيلية وما إلى ذلك. ولكن كما يقولون، لماذا يذكر هذا على أنه تغيير النظام؟ ألا ينبغي أن يكون تغيير النظام شعور خارجياً لدى كل فرد في بلده من أجل حفز التغيير؟ وماذا يحدث فيما إذا شمل ذلك التغيير جانباً آخر لا يجد القبول لدى أولئك الذين يراقبون المشهد السياسي من على البعد؟ في رأيي أن هذا ربما لا يبدو عقلانياً وأتمنى أن نتحلى بالعقلانية وألا نسمح بشيء من هذا القبيل أن ينشأ من القاعات المقدسة لهذا المجلس.

ولذلك، تؤيد باكستان السلام الدائم لجميع سكان الشرق الأوسط – جميعا بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنسية. فذلك أمر هام. وقد تم إرساء إطار السلام في الشرق الأوسط على نحو مفصّل في قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وفي مرجعية مدريد، ومبادرة السلام العربية، وفي خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. ومن الضروري حشد الإرادة السياسية اللازمة والحفاظ عليها من أجل تنفيذ إطار السلام.

ونأمل أن يمارس المجتمع الدولي نفوذه المعنوي والسياسي على نحو فعال لدفع العملية نحو هدفنا المشترك المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وتتوافر لها مقومات البقاء – على النحو الذي قرره المجتمع الدولي مرات عديدة ولسنوات طويلة – تعيش جنبا إلى جنب وفي سلام مع جميع جيرانها، بما في ذلك إسرائيل.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الأمين العام المساعد فرنانديز – تارنكو على إحاطته الإعلامية.

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات جذرية. وندرك توق الشعوب إلى أخذ زمام أمرها بيدها عن طريق إحداث تغيير جذري في مسار أنظمتها الداخلية والاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن يتمثل دور المجتمع الدولي في مساعدة الشعوب على إيجاد الطريق المؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف بطريقة أكثر فعالية وأقل إيلاماً. وفي الوقت نفسه، فإن محاولات القوى الخارجية التلاعب بالأوضاع من بعيد أو إيصال جماعات معينة إلى السلطة، سواء كانت سياسية أم عرقية أم دينية، دون الأخرى بهدف خدمة مصالحها، عادةً ما تحفّها عواقب وخيمة سواء بالنسبة لشعب بلد بعينه، أم بالنسبة للاستقرار الإقليمي وللسلام والأمن الدوليين.

وينبغي ألا يحجب الاضطراب الجاري في الشرق الأوسط ضرورة التوصل إلى تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. علاوة على ذلك، وعلى النحو الذي أكده رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس أثناء زيارته الأخيرة إلى موسكو، فإن زيادة الجهود الرامية إلى كسر الجمود في عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل وفقاً لأسس القانون الدولي المقبولة عالميا تشكل عاملا هاماً لتحقيق الاستقرار الإقليمي، الذي سيكون بدوره لصالح الأمن الإسرائيلي.

وندرك جيداً تطلعات الشعب الفلسطيني المتمثلة في الوصول إلى تسوية للصراع في أسرع وقت ممكن، وإقامة دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء والسلامة الإقليمية على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وأن تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن وفي علاقات حسن

الحوار مع إسرائيل، فضلاً عن الوصول إلى حل لمسألة اللاجئين.

وكما هو الحال بالنسبة للأزمات الأخرى، فإنه لا يمكن إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية إلا عبر المفاوضات وليس عن طريق القوة. وفي ذلك الصدد، نحن نشعر بقلق بالغ بشأن عزل قطاع غزة بصورة دورية. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام القوة ومنع وقوع اشتباكات مسلحة. ونرحب بأن تبدأ في عمان، بفضل مساعدة الأردن، والاتصالات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بغية استئناف عملية مفاوضات موضوعية لتحقيق حل دائم ومنصف على أساس القانون الدولي. ومن رأينا أنه سيكون بوسع كلا الجانبين إظهار نهج بناء والتمسك بالتزاماته بموجب خريطة الطريق، وأن يعمل كلاهما، في جملة أمور، على وضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية الأحادية الجانب. وسوف تعمل روسيا، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين، من أجل استئناف عملية المفاوضات الموضوعية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على نحو يؤدي إلى إيجاد ظروف مواتية لتحقيق تلك الغاية.

وفي ذلك السياق، يكتسي الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية لنهر الأردن والقدس الشرقية أهمية خاصة. فذلك النشاط غير شرعي ويقوض بشكل خطير الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية على أساس حل الدولتين. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق من تصاعد العنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية، والتي تعرضت لعدوان المستوطنين دون أي عقاب تقريبا. وللأسف فقد أصبح هدم المباني الفلسطينية، ونزع ممتلكات الفلسطينيين وتقييد حريتهم في التنقل، وغيرها من انتهاكات القانون الدولي الإنساني، واقعاً يومياً. ويجب وضع حد لتلك الانتهاكات.

وفي رأينا أن اعتقال أعضاء الحكومة الفلسطينية من قبل الجيش الإسرائيلي غير مناسب. ونشعر بالقلق بشكل خاص لاحتجاز أحد زعماء المجلس القانوني الفلسطيني كان قد انتخب في عام ٢٠٠٦. وهذه التصرفات يصعب أن تفضي إلى بناء جو من الثقة المطلوبة لإجراء عملية سلام شاملة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ تدابير قوية بغية تطبيع الحالة الإنسانية في قطاع غزة بسرعة: رفع الحصار والمساعدة في استعادة تجارته الفعالة مع العالم الخارجي.

إن للشعب الفلسطيني حقا لا يمكن إنكاره في الحصول على العضوية الكاملة في المنظمات الدولية، وهو بإمكانه أن يعتمد على دعم روسيا في هذا الصدد.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بمعالي السيد إبراهيم، نائب وزير الخارجية في جنوب أفريقيا، وأشكره على ترؤس المناقشة المفتوحة الجارية اليوم. وأشكر أيضا الأمين العام المساعد فرنانديز - تارانكو على إحاطته الإعلامية. لقد استمعت بانتباه إلى البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن فلسطين وممثل إسرائيل.

تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط في الوقت الراهن طريقا مسدودا يشكل مصدر قلق كبير للصين. فنحن ندعو دائماً إلى تسوية النزاعات من خلال المفاوضات السياسية بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، بغرض إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في نهاية المطاف تعيش بسلام مع إسرائيل.

وترحب الصين بأي تدبير، بل وبكل التدابير التي تساعد على الخروج من المأزق الراهن في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية واستئناف الحوار، وهي تدعمها. ونحن نقدر الجهود التي بذلها الأردن واللجنة الرباعية مؤخرا

حول الشرق الأوسط لتيسير الاتصال المباشر بين الطرفين. ونأمل من الجهود ذات الصلة لتعزيز السلام أن تساعد في كفالة الاستئناف المبكر لمفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتحقيق نتائج جوهرية. وتؤيد الصين دورا أكبر لمجلس الأمن في حل مسألة الشرق الأوسط.

إن أنشطة إسرائيل الاستيطانية عقبة رئيسية أمام استئناف مفاوضات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية. وتعرب الصين عن قلقها الشديد إزاء موافقة إسرائيل مؤخرا على خطط لبناء مستوطنات جديدة. فالصين تعارض دائما إنشاء إسرائيل للمستوطنات اليهودية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ونحث إسرائيل على الوقف الفوري لبناء المستوطنات، والتصرف بحكمة، وتأييدها بنشاط للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام من أجل تهيئة الظروف لاستئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية – الفلسطينية.

وما زالت الحالة الأمنية والإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غزة، حالة قاتمة. وتأمل الصين أن تمارس الأطراف المعنية ضبط النفس وتجنّب أي تصعيد للتوترات في غزة، وأن تنفذ تنفيذا فعالا قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وترفع الحصار تماماً عن غزة.

وما فتئت الصين تؤيد القضية العادلة للشعب الفلسطيني الذي يعمل على استعادة حقوقه الوطنية المشروعة. ونحن نقول باستمرار إن بناء دولة مستقلة هو حق مشروع للشعب الفلسطيني، وأساس لتنفيذ الحل القائم على دولتين. وتؤيد الصين إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وتدعم الصين العضوية الفلسطينية في الأمم المتحدة.

إن المسارين السوري – الإسرائيلي واللبناني – الإسرائيلي هما أيضا عنصران هامان لعملية السلام في الشرق الأوسط. وإيجاد حل شامل لمسألة الشرق الأوسط يرتبط ارتباطاً وثيقا بمفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل وبين لبنان وإسرائيل. وتؤيد الصين بقوة القضية العادلة للبنان وسوريا بهدف الحفاظ على سيادتهما وسلامتهما الإقليمية واستعادة أراضيهما المحتلة. وتؤيد الصين الدول العربية في اختيارها الاستراتيجي سعيا لتحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر بلدكم، سيدي الرئيس، على عقد المناقشة المفتوحة الجارية اليوم، وأن أشكركم، سيدي، على ترؤس هذه الجلسة. ونعرب عن تقديرنا للأمين العام المساعد أوسكار فرنانديز – تارانكو على إحاطته الإعلامية المفيدة. لقد استمعنا أيضا بعناية إلى البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إسرائيل والمراقب عن فلسطين.

على مدى العامين الماضيين، اكتسبت الحالة في الشرق الأوسط اهتماما متزايداً على جدول أعمال مجلس الأمن، وأيضا بالنسبة إلى الرأي العام الدولي. فقد تطورت الأحداث بسرعة هائلة، وكثيراً ما بيّنت اتجاهات متناقضة.

إن ما يسمى بالربيع العربي ألهم الكثيرين الذين يدعون إلى قيام مجتمعات أكثر ديمقراطية وأكثر تشاركية وأكثر تسامحا، تسود فيها العدالة الاجتماعية. وكما كان متوقعا، مع ذلك، فإن التعبير الملموس عن تلك المطالب الشعبية يختلف من بلد إلى آخر، وقد أسفر حتى الآن عن نتائج متباينة. والرياح المنعشة والمحفزة تأتي أيضاً بدلائل على تزايد التوترات، سواء داخل البلدان أو بين الدول. ووفقا لولاية هذا المجلس المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، نضطر إلى أن نتابع الأحداث على نحو وثيق، مع المراعاة الواضحة بأن المسؤولية الرئيسية عن حل الصراعات داخل الدول تقع على عاتق مواطني البلد المعني.

وبروح من الفصل السادس من الميثاق، نعتقد أنه أيا كان العمل الذي يقوم به المجلس لدعم الأطراف المعنية مباشرة في العمليات التي تتعلق بالصراعات، ينبغي له أن يعطي الأولوية لتدابير الدبلوماسية الوقائية. ونحن نرى أن اللجوء إلى الفصل السابع هو الملاذ الأخير. علاوة على ذلك، وتمشيا مع روح الفصل الثامن من الميثاق، ندعو إلى العمل الوثيق مع الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، وفي هذه الحالة مع جامعة الدول العربية.

لن أذكر سوى بعض المسائل المحددة المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط.

في ما يتعلق بلبنان، نحن نرحب بالزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا والاجتماعات المثمرة التي عقدها مع مسؤوليه الحكوميين وأصحاب المصلحة السياسية الرئيسيين. ونشيد باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على تنظيمها الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإصلاح والتحول إلى الديمقراطية. ونحث حكومة لبنان على مواصلة الوفاء بكل التزاماتها الدولية، ولا سيما تلك المتصلة بالمحكمة الخاصة بلبنان، وتلك المستمدة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ونؤيد الجهود الرامية إلى الحفاظ على أمنه، ونؤكد أيضا على الحاجة إلى وقف الانتهاكات للمجال الجوي اللبناني، التي هي في رأينا غير مقبولة.

وانتقل الآن إلى ما هو ربما الموضوع الأكثر إلحاحا المعروض على المجلس بشأن الشرق الأوسط: الحالة في سوريا. إننا نؤيد الطلب إلى الأطراف أن توقف فورا استخدام القوة وتعتمد تدابير ملموسة تؤدي إلى المصالحة.

ومع ذلك، إن مصطلح ”الأطراف“ هو مفهوم مجرد ونعتقد أنه لا يمكن المقارنة بين المطالب الشعبية المعبّر عنها بطريقة سلمية ورد الحكومة العنيف على تلك المطالب. هذا النوع من الحالات، كما تعلمنا ذلك حتى الآن بشكل جيد جدا في العديد من بلدان أميركا اللاتينية، يميل حتما إلى أن يؤول إلى انتهاكات لحقوق الإنسان للسكان المدنيين، مما يجعل من المحتمل جداً الانزلاق في دينامية يؤدي فيها القمع إلى استفزاز المقاومة المسلحة، مما يقود إلى دوامة عنف لا تحمد عقباها. تلك بالضبط هي الحالة التي وصفها الأمين العام لجامعة الدول العربية في تقريره الذي قدمه في ٢٢ كانون الثاني/يناير إلى مجلس تلك الهيئة. ونحن على ثقة بأن وجود مراقبين تابعين لجامعة الدول العربية والبحث عما يسمى بحل عربي للحالة سوف يساعدان على تفادي سقوط سوريا من على حافة الهاوية. ونؤيد الاتفاق الذي اقترحه مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه يوم الأحد الماضي. ومما لا شك فيه أن المسألة تتطلب إعلاناً جماعياً من نوعٍ ما يصدره مجلس الأمن.

وأود الآن أن أتطرق للصراع القديم بين إسرائيل وفلسطين، الذي يشكل دائما خلفية لما يؤثر على الشرق الأوسط من توترات. من جانبنا، نؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة وذات سيادة تعيش في سلام ووئام داخل حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها إلى جانب دولة إسرائيل. وندرك أن تحقيق تلك الرؤية يقع على عاتق كلا الطرفين، إسرائيل وفلسطين، من خلال مفاوضات مباشرة على جميع المسائل المعلقة. وإيمانا منا بأن دعم هذه المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو الوسيلة الوحيدة لحسم الخلافات الحالية، فإننا نرحب بالاجتماعات المباشرة التي عقدت بين الطرفين في الأسابيع الأخيرة في عمان – وهي الأولى من نوعها منذ أكثر من عام ونصف العام. علاوة على ذلك، نعتقد أن على المجلس أن يواصل دعم أعمال المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية، وأن يكفل في الوقت نفسه أن تمضي عملية السلام قدما حتى يتسنى للطرفين التوصل إلى حل نهائي.

ومـع ذلـك، نلاحـظ أيـضا تباينـاً متزايـداً بـين الاقتراحات التي تقدمها المجموعة الرباعية والحقائق السياسية علـى أرض الواقـع. لـذا يجـب علـى المجلـس أن يعـالج تلـك العقبات، التي تشمل، من بين مـا تـشمله، التوسع الاستيطاني غير القانوني في الأراضي المحتلة، مما يعقد كثيرا إحراز تقدم في عملية السلام. موقفنا من المستوطنات هو أنها غير شرعية بموجب القانون الدولي، وأنها تـشكل عقبـة خطـيرة أمـام السلام، وتقـوض شـروط التوصـل إلى حـل يقـوم علـى وجـود دولتين. في الوقت نفسه، نحن ندرك ضرورة معالجة الشواغل الأمنية المشروعة التي تعرب عنها إسرائيل.

في الختـام، حـري بنـا، في كـل حالـة مـن حـالات الـشرق الأوسط الفريدة مـن نوعهـا المدرجـة علـى جـدول أعمـال مجلـس الأمـن، أن نـدعو الأطـراف المتخاصـمة إلى نبـذ اسـتخدام العنـف والبحـث عـن حلـول تفاوضـية لخلافاتهـا. ولكي يحدث هذا، لا بد من الاستماع إلى المطالب الصادرة من القواعد الشعبية للمجتمعات المختلفة ومعالجتها. إن إيجاد حلول سلمية لمختلف نقاط التوتر في المنطقة – لكل واحدة منها خصائصها الفريدة من نوعها – ليس في مصلحة المنطقة فحسب بل في مصلحة العالم بأسره.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بالسيد إبراهيم إسماعيل إبراهيم، نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا، وأن أشكـر الرئاسـة الجنـوب أفريقيـة علـى عقـدها هـذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية بـشأن الحالـة فـي الـشرق الأوسط. ونحن ممتنـون للإحاطـة الإعلامية الـتي قدمهـا عـن هـذا الموضـوع الأمين العـام المـساعد للـشؤون الـسياسية أوسكار فرنانديث – تارانكو.

ترحـب أذربيجـان بـالجهود القيمـة الـتي تبـذلها الأردن لإحياء المفاوضات، وتعرب عن أملها في أن تؤدي المناقشات الجارية في عمان إلى استئناف عملية السلام من أجل التوصل إلى الحل الشامل والعادل والدائم الذي طال انتظاره. وينبغي أن يكون واضحا أنه، خلافا لبعض الحالات المعروفة الأخرى التي تنطـوي على مطالبـات بالأراضـي لا أسـاس ولا شـرعية لهـا – بمـا فيهـا تلـك الـتي تـتم تحـت ذريعـة واهيـة هـي رعايـة الأقليات العرقية – فقد اُعتُرف للشعب الفلسطيني بأن لديه الحق في تقرير المصير وإقامة دولته. وقد تم تأكيد ذلك في عدد من قرارات الأمم المتحدة وفتوى محكمة العدل الدولية بـشأن الآثـار القانونيـة الناشـئة عـن تـشييد جـدار في الأرض الفلـسطينية المحتلـة (انظـر A/ES-10/273). إننـا نؤيـد طلـب فلسطين الانضمام إلى عضوية إلى الأمم المتحدة، ونتطلع إلى التوصل إلى حل للقضية على أساس القانون الدولي.

كما تدعم أذربيجان الجهود الجارية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وتعـرب عـن أملـها في أن تتحقـق قريبـا الوحـدة الوطنيـة الفلسطينية. في الوقـت نفـسه، لا يمكـن، وقـد ذكرنـا ذلـك مـرارا وتكـرارا في عـدة مناسـبات في الماضـي، استخدام عـدم التوصـل إلى اتفـاق علـى القـضايا الـسياسية في حـالات الـصراع المـسلح والاحـتلال العـسكري ذريعـةً لعـدم احتـرام القانــون الدولــي الإنـسانــي وحقـوق الإنـسان. وفي الواقـع، يـشكل الاحتـلال المطـول للأراضـي الفلـسطينية عبئـا هـائلا على المدنيين.

نحـن قلقـون بـشكل خـاص مـن اسـتمرار الـسياسات والممارسـات الاسـتيطانية في الأراضـي الفلـسطينية المحتلـة. ويكفي دليلاً على ذلك ما تصدره الأمم المتحدة والمنظمات غـير الحكوميـة مـن تقـارير في هـذا الـصدد. والأكثـر مـدعاة للقلق أن المستوطنات، بغض النظر عن تأثيرها على الحريات والحقوق والحياة اليومية للفلسطينيين، تسبب ضررا خطيرا لعملية السلام، وبشكل أكثر تحديدا، تهدد الحل القائم على وجود دولتين وقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. وكما لاحظ مؤخرا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية:

"إن استمرار بناء المستوطنات وتوسيعها والتعدي على الأراضي الفلسطينية جزء لا يتجزأ من عملية التفتيت الجارية في الضفة الغربية، بما في ذلك عزل القدس الشرقية".

وما مِن شك في أن هذا التفتيت يقوض الحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، الذي لن يتحقق إلا بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا جنباً إلى جنب مع إسرائيل.

وبغض النظر عما إنْ كانت المستوطنات جديدة أو قديمة، فإنها غير شرعية بموجب القانون الدولي، ويجب الكف عنها فوراً وبالكامل وبدون قيد أو شرط. وعملا بالمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، يتعين على دولة الاحتلال ألا ترحل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. يشكل ذلك الأساس والنص القانوني الذي يحظر إقامة مستوطنات في الأراضي المحتلة تتألف من سكان السلطة القائمة بالاحتلال أو أشخاص تشجعهم تلك السلطة على السكنى في تلك الأراضي لتغيير توازنها الديمغرافي بنية صريحة أو غير ذلك. إننا ننطلق، فيما يخص الأراضي الفلسطينية المحتلة والحالات المماثلة في أنحاء مختلفة من العالم، من أهمية إعادة تأكيد استمرار انطباق جميع المعايير القانونية الدولية ذات الصلة، وتحقيق بطلان الأنشطة الرامية إلى توطيد الاحتلال العسكري، والشروع في تدابير عاجلة من أجل إزالة الآثار السلبية لمثل هذه الأنشطة والحؤول دون أي ممارسات أخرى ذات طابع مماثل أو مشابه.

ونؤيد وجهة النظر القائلة بأنه لا يمكن لمجلس الأمن أن يظل غير مبال إزاء الحالة التي تنطوي على انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان؛ والمجلس عند اضطلاعه بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين لا بد له من أن يستجيب بصورة ملائمة لإنهاء الممارسات والسياسات غير القانونية، ويكفل مراعاة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن أذربيجان تشعر بالقلق الشديد إزاء استمرار عدم استقرار الحالة واستمرار العنف والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان في سوريا التي نجم عنها وفاة الآلاف من الناس. وفي هذا الصدد، تجسد موقف بلدي بوضوح في تأييدنا لقرار الجمعية العامة المتخذ مؤخرا بشأن "حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية".

تؤيد أذربيجان تأييدا كاملا الجهود التي تقوم بها جامعة الدول العربية لمعالجة جميع جوانب الحالة في سوريا، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها بهدف إنهاء الأزمة وأعمال العنف.

ونؤيد بقوة الرأي القائل بأن الحل الوحيد للأزمة في سوريا يتمثل في عملية سياسية شاملة بقيادة سوريا. ومن المهم أن تُحترم احتراما كاملا الالتزامات المتعلقة بسيادة سورية وجميع الدول في المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

السيد آرو (تكلم بالفرنسية): أشكر مساعد الأمين العام السيد فرنانديز - تارانكو على إحاطته الإعلامية عن الشرق الأوسط. لقد كانت إحاطة إعلامية أكدت قلقنا إزاء الآفاق المحدودة لاستئناف عملية السلام، واستمرار القمع في سوريا، وزيادة التهديدات لاستقرار المنطقة.

نشيد بالجهود الدبلوماسية التي قام بها ملك الأردن، ولكن توقعاتنا محدودة. إن عدم وجود أساليب جديدة لعودة الطرفين إلى الطاولة يشكل عقبة كأداء. ومنذ عام حتى الآن ونحن نطالب بأن تعمل المعايير التي اعتمدها المجتمع الدولي على استئناف المفاوضات بإعطاء الطرفين أساس متين للثقة. ولم تتمكن المجموعة الرباعية ولا المجلس من تحقيق هذه

الغايــة. ويبين هــذا العجــز أن توفــر الإرادة لـدى الطرفين ليس كافيا.

تعتقد فرنسا أنه لا يمكن المساهمة في إيجاد حل نهائي إلا بوجود آلية متابعة واسعة بحيث تشمل جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك الأمم المتحدة ومجلس الأمن، قادرة على تهيئة الظروف اللازمة لحل المشاكل المتعلقة بأسس الهوية الإسرائيلية والفلسطينية.

أمـا وقـد قلـت ذلـك، فـإني لا أخلـي الطـرفين مـن مسؤولياتهما. بل إنني في الواقع أوجه نداء إلى جميع أصحاب المصالح في هذا العام الحافل بالقيود الداخلية بأن تمكن من تهيئة الظروف التي تسمح باستئناف ذي مصداقية لمحادثات السلام. فإرادة الطرفين ليست كافية، ولكنها جوهرية.

ومهما يكن من أمر، فقد صدمتنا التطورات الخطيرة التـي اتسمت بهــا الحالة على أرض الواقع في عام ٢٠١١، ولا سـيما تـسـارع النـشــاط الاستيطانـــي الإسرائيلـــي إلى مستوى لم نشهده في السنوات العشر الماضية. ففـي شـهر كـانون الأول/ديـسمبر الماضـي، أبـرز الأعـضاء الأوروبيـون الأربعة في هذا المجلس قلقهم إزاء سياسة منهجية ومخطط لها ومتعمدة تتمثل في بناء غير شرعي، يتعارض مع الحل النهائي لقيام دولتين، ويشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات هذا المجلس. ففي الضفة الغربية وفي القدس الشرقية، يجب على السلطات الإسـرائيلية أن تنـهي هـذه الـسياسة فـورا، وهـي سياسة تشكل تهديدا لوحدة الأراضي والسلامة الاقتصادية ومستقبل الدولة الفلسطينية.

أمـا مـا يتعلـق بالمحـاولات الراميـة إلى عـزل القــدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، أو التهجير القسري للسكان الفلسطينيين في المنطقــة (ج)، وإجـراء تغـييرات في الحقــائق الجغرافية على الأرض انتهاكا لاتفاقيات جنيف، كما ذكر ذلك زميلي ممثل أذربيجان، فكلها محاولات يجب أن يدينها المجتمع الدولي. ونأسف إذ أن المجلس لم يكن على قدر المهمة المتمثلــة فــي إصــدار حكـم يؤكـد المبـادئ الـتي تكمـن في قلــب حــل الـدولتين، فــي الوقــت الـذي تتعـرض لـه هـذه المبادئ للخطر.

أما قطاع غزة، فمن اللازم إجراء تغيير جذري في الـسياسة. فقـد أبلغـت الـسيدة آمـوس المجلـس بهـذا. في عام ٢٠١١، لم يتم رفع الحصار كما دعا إلى ذلك القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وبـدلا مـن ذلـك زاد الحـصار شـدة مـع إغلاق معبر كرني. ومع سيطرة حماس على مصير السكان، فقـد زاد زيـادة كـبيرة اعتمـاد اقتـصاد غـزة علـى المـساعدة الدولية.

إن المـسألة لا تتعلـق بـالتفريط بـأمن إسـرائيل الـتي لا تزال هدفا للهجمات بالقذائف، وهي هجمات ندينها. ولكن لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من وطأة الحصار المفروض على السكان الذين يقبعون رهينة. إن جدوى العملية السياسية يتوقف أيضا على دعمنا لعملية السلام عن طريق ترجمة الطموحات المشروعة لهؤلاء الناس إلى حقيقة. إن فرنـسـا ملتزمـــة بـدعم الـسلطة الفلـسطينية والرئيس عباس، ولا سيما في سياق مؤتمر باريس، الذي أسهم في جهود بناء المؤسسات الفلسطينية. بيد أن المساعدة المالية، والإصلاحات التي نفذها رئيس الوزراء سلام فياض، قد عرقلها عدم توفر الآفاق السياسية. وبينما قام الرئيس عباس بتجديد الجهود لتعزيز المصالحة السياسية، لا بد من تقديم الدعم له لعلها تسود مبادئ التفاوض والتسوية السلمية للنزاع التي أيدتها منظمة التحرير الفلسطينية.

أود الآن أن أنتقـل إلى موضـوع آخـر يبعـث علـى القلق والسخط ألا وهو الحالة في سوريا. إن قمع الحكومة السورية لشعبها الذي يتصدره قادتها، وانتهاكاتها المنهجية والواسـعة النطـاق لحقـوق الإنــسان الـتي ترمـي إلى كـبح

التطلعات المشروعة للشعب السوري، ما برحت سادرة وتمر من دون عقاب تماما. فقد مات أكثر من ٥ ٥٠٠ سوري منذ شهر آذار/مارس الماضي، وهذه تعتبر جرائم ضد الإنسانية. ولا يزال النظام السوري يجر الناس إلى حالة من الفوضى ويهدد المنطقة بأسرها بتدفقات من اللاجئين إلى البلدان المجاورة؛ ويواصل تماديه على سيادة لبنان؛ ويتزايد الخوف بالنسبة لمستقبل مختلف الأقليات ذات التوازن الديني الهش، والانتهاكات المعروفة لحظر الأسلحة المفروض على إيران مع تدفق الأسلحة إلى سوريا. ومن غير المقبول أن بلدانا معينة، بما في ذلك بعض البلدان في المجلس، تواصل توفير كل وسيلة يرتكب من خلالها العنف ضد أبناء الشعب السوري.

وبالنظر إلى صمت المجلس، فقد أخذت جامعة الدول العربية زمام الأمر، واقترحت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر خطة عمل على النظام السوري، وبعثت ببعثة مراقبين إلى هناك لضمان تنفيذ الخطة في الميدان. ففي نهاية عطلة هذا الأسبوع وبعد مرور شهر من نشر البعثة، لم يكن بوسع الجامعة العربية فقط الإبلاغ عن عدم قيام دمشق بالوفاء بالتزاماتها، بل لم يتم الوفاء بأي شرط من الشروط الأساسية الأربعة، وهي: وقف العنف، وسحب القوات المسلحة من المدن، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، حرية الوصول لوسائط الإعلام.

وقد خلصت الجامعة العربية إلى استنتاجات حتمية، وحضت الرئيس بشار الأسد على تسليم السلطة بصورة سلمية.

نؤيد تأييدا كاملا خطة الجامعة العربية لحل الأزمة. إنها الطريقة الوحيدة التي من المرجح أن تعيد الاستقرار إلى سوريا، وتحافظ على الاستقرار في المنطقة. ونرحب بطلب الجامعة العربية ومفاده السماح لأمينها العام بالاشتراك مع رئيس اللجنة الوزارية المعنية بسوريا بإبلاغ مجلس الأمن عن الحالة. وفي الحقيقة من المهم للغاية للأمم المتحدة أن تقدم جميع ضروب المساعدة اللازمة للمنظمات الإقليمية. ومن الحيوي جدا لمجلس الأمن أن يتصرف ليتم التشديد على شرعية هذه المبادرة بتقديم الدعم اللازم من جانب الأمم المتحدة. إن قدرة المجلس على حل هذه الأزمات مسألة أيضا تتعلق بمصداقية المجلس نفسه في المنطقة.

أما فيما يتعلق بلبنان، فقد قام مؤخرا الأمين العام بزيارة لذلك البلد، وهو بلد تتهدده الحرب الأهلية التي انطلقت في سوريا. وفي هذا السياق، نُهيب بالسلطات اللبنانية مواصلة العمل مع جميع أصحاب المصالح في المجتمع المدني. ونشيد بالتزامها باحترام جميع الالتزامات الدولية بمن فيها تلك الالتزامات المتعلقة بالمحكمة الخاصة بلبنان.

وفي مصر، صوت المواطنون في انتخابات استوفت معايير التعبير الديمقراطي الحر. وشكلت الانتخابات خطوة هامة في الانتقال الديمقراطي، الذي يجب أن يستمر. وينبغي نقل السلطة إلى السلطات المدنية المنتخبة. ولا بد من التمسك بحقوق النساء والأقليات وبقواعد التعبير الديمقراطي الحر وبالمبدأ الأساسي لرفض جميع أعمال العنف.

وفي الختام، أناشد اتخاذ إجراء متسق من جانب مجلس الأمن. فقد أحدث الربيع العربي اضطرابا غير مسبوق في الشرق الأوسط. وعلى المجلس بالضرورة أن يكيف إجراءاته مع الواقع الجديد. وعلينا الآن التزام أخلاقي بالاستجابة للتطلعات الشرعية للشعب الفلسطيني. ويؤكد ذلك الالتزام على الضرورة المطلقة لأن يتصدى المجلس بصورة جماعية للأزمة في سوريا، التي تهدد المنطقة برمتها. ومع أن جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي للدول العربية يسهمان بفعالية في تسوية الأزمات الإقليمية، فإن الأمر الذي يتعلق بشرعية مجلس الأمن ذاتها في المنطقة هو أن

يتمسك المجلس تمسكا كاملا بمسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في جمهورية جنوب أفريقيا.

تعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها للأمين العام المساعد أوسكار فرنانديز - تارانكو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لمجلس الأمن. ونشكر المراقب الدائم عن فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين سيدلي بهما في وقت لاحق ممثل بنن بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وممثل مصر بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

لقد كانت الاحتفالات التاريخية التي أقيمت في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في جنوب أفريقيا إحياء للذكرى السنوية المائة لإنشاء الاتحاد الوطني الأفريقي، وهو أقدم حركة تحرير معاصرة في أفريقيا، تذكرة جلية بقدرة الروح الإنسانية على الصمود. ففي عام ١٩٩٤، خرجت جنوب أفريقيا، بعد عقود من الكفاح من أجل الحرية، من ويلات نظام الفصل العنصري لتصبح مساوية لدول العالم.

ويصادف عام ٢٠١٢ مرور ٤٥ عاما منذ احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية للمرة الأولى. وبالاستفادة من الدروس المستخلصة من تجربتنا بالذات، نحن على يقين بأن الفلسطينيين، بمساعدة المجتمع الدولي، سيكللون بالنجاح في سعيهم لإقامة دولة لديها مقومات البقاء خاصة بهم. وعلينا جميعا أن نضطلع بدورنا في الوفاء بتطلعات الشعب الفلسطيني، الذي يتوق للحرية منذ أمد طويل ولا يزال يواصل تحمل قسوة الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ذلك الصدد، لا تزال جنوب أفريقيا على اقتناع بأن فلسطين تستوفي جميع معايير الانضمام إلى الأمم المتحدة على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة وهي تستحق أن تصبح عضوا كاملا في المنظمة. وإضافة إلى ذلك، علينا أن نعمل صوب إيجاد حل يحافظ على حق إسرائيل في الوجود ويضمن لشعبها إحلال السلام الطويل الأجل والاستقرار.

لقد وصلنا إلى بداية عام جديد، ولكن تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا يزال بعيد المنال. وما زالت جنوب أفريقيا تشعر بخيبة الأمل لأنه منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حينما ألزمت المجموعة الرباعية نفسها بمساعدة الطرفين على إحراز تقدم في عملية السلام، لا يزال يتعين إحراز تقدم ملموس.

ونحن نقدر الجهود التي بذلتها المجموعة الرباعية خلال الشهرين الماضيين، لا سيما في تيسيرها للاجتماعات مع الطرفين، وإن كانت بصورة منفصلة. كما نؤيد نداء المجموعة الرباعية الذي يحث الطرفين على بدء المفاوضات المباشرة بشكل فوري وبدون شروط مسبقة وعلى تقديم اقتراحات بشأن الحدود والأمن. ويدل تقديم فلسطين لاقتراحات بشأن تلك المسائل على التزامها بالتسوية الفورية والسلمية للصراع مع جارتها. بالمقابل، فإن عدم امتثال إسرائيل بإغفالها تقديم اقتراحات حسب طلب المجموعة الرباعية بشأن المسائل نفسه أمر مخيب للآمال.

وبرحب وفد بلدي أيضا بجهود الأردن في محاولتها استئناف محادثات السلام المباشرة. ولا يسعنا سوى أن نأمل بان تحرز تلك المناقشات نتائج إيجابية وان تتوج ببداية حماسية للمفاوضات المباشرة بين الطرفين.

وقد يكون من المناسب، باعتبارنا المجتمع الدولي، أن نوجه إلى أنفسنا بعض الأسئلة، وهي تحديدا، أما آن الوقت لتقييم فعالية نموذج المجموعة الرباعية؟ وما هو العمل الإضافي الذي يمكن لمجلس الأمن القيام به لمساعدة الطرفين على استئناف المفاوضات والتوصل إلى السلام الدائم؟

وما يثير القلق هو انه، بالرغم من المحاولات الرامية إلى إحياء المفاوضات، تبدو آفاق المحادثات المباشرة غير موجودة، إذ تواصل الحكومة الإسرائيلية أعمالها للعدوان، مثل استمرار بناء البناء غير القانوني للمستوطنات، وهدم المنازل واستمرار الحفريات غير القانونية للمواقع الدينية وتقييد إمكانية العبور والتنقل للشعب الفلسطيني. والجدير بالذكر انه في خضم المحاولات الرامية إلى تنشيط عملية السلام، واصلت إسرائيل طرح مناقصات لبناء مستوطنات غير قانونية جديدة، بما في ذلك في ٣ كانون الثاني/يناير، وهو نفس اليوم الذي بدأت فيه المداولات بين الطرفين في الأردن. وتلقى تلك الإجراءات غير القانونية بظلال من الشك على صدق إسرائيل باعتبارها شريكا للسلام، وبخاصة لأن المستوطنات أدت إلى تفتيت الضفة الغربية وعزل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتقويض جدوى إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي.

وتلك أعمال استفزازية تجعل واقع التوصل إلى أي حل قائم على أساس وجود دولتين، على النحو الذي يطالب به المجتمع الدولي، حلما بعيد المنال، إن لم يكن أملا كاذبا. ومن مسؤولية مجلس الأمن أن يعمل على مواجهة تلك الإجراءات، إذ أنها تنتهك القانون الدولي، بما في ذلك قرارات المجلس. وكانت المرة الأخيرة التي حاول فيها المجلس اتخاذ إجراء بشأن المستوطنات في شباط/فبراير ٢٠١١، وعجزنا عن الوفاء بمسؤوليتنا، بالرغم من أننا جميعا نتفق على أن المستوطنات غير قانونية بكل تأكيد.

وأحد التطورات الأخرى المثيرة للقلق هو تصعيد أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ذلك الصدد، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مؤخرا بأن الهجمات التي يشنها المستوطنون على المدنيين الفلسطينيين ازدادت بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل. وينبغي الإدانة المطلقة لهجمات المستوطنين على المدنيين وتدنيس المساجد والكنائس الفلسطينية وتدمير الممتلكات، بما في ذلك قطع أشجار الزيتون. ومن الأهمية بمكان للحكومة الإسرائيلية، باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال، أن تمنع أعمال العنف تلك وأن تتخذ إجراء ضد الجناة. وأدى عدم تصدي الحكومة الإسرائيلية لأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون إلى حالة للإفلات من العقاب، تشجع، وفقا لمكتب الشؤون الإنسانية، على المزيد من أعمال العنف وتقويض الأمن المادي للفلسطينيين وأسباب كسبهم للرزق.

ونرحب بتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق الإفراج عن السجناء، الذي نأمل أن يعمل بوصفه تدبيرا إيجابيا لبناء الثقة. ونؤكد مجددا على أن تلك خطوة إيجابية نحو زيادة التعاون بين إسرائيل وفلسطين ينبغي المحافظة عليها والاستفادة منها. وفيما يتعلق بالإفراج عن السجناء، نناشد الحكومة الإسرائيلية الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي بضمان سلامتهم والسماح بوصول أفراد أسرهم إليهم واحترام حقوقهم الإنسانية الأساسية.

وما فتئت جنوب أفريقيا تؤكد على أن مستقبل فلسطين يعتمد بشكل كبير على وحدة شعبها. والربيع العربي يبشر بالخير بالنسبة للنضال الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نشجع الفلسطينيين على الاستفادة من السياق الإقليمي الجديد والسعي جاهدين إلى زيادة الوحدة بين المجموعات السياسية المختلفة. وعلى وجه الخصوص، نحث حركتي حماس وفتح على أن تنفذا اتفاق القاهرة للمصالحة وأن توطدا بشكل جماعي مكاسب الشعب الفلسطيني. وفي ضوء ما تعلمناه من تجربتنا، نعتقد أن الوحدة فيما بين الفلسطينيين أمر ضروري للمصالحة في الأجل الطويل وللسلام المستدام في فلسطين.

بخصوص الحالة في غزة، فإن جنوب أفريقيا لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الحصار الإسرائيلي. ونتفق مع

النداء الذي أطلقته وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، فاليري آموس، بعد زيارتها لغزة في العام الماضي، من أجل وضع حد للحالة الإنسانية التي طال أمدها والتي هي من صنع الإنسان من خلال رفع الحصار المفروض على غزة. والحصار والقيود التي يفرضها يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، ويتناقض مع إرادة المجتمع الدولي، على النحو المعبر عنه في العديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). والعنف والهجمات الصاروخية ضد إسرائيل انطلاقا من غزة يدعوان إلى القلق أيضا وينبغي إدانتهما. فتلك الأعمال عشوائية ولا تخدم القضية الفلسطينية المشروعة بأي حال من الأحوال.

بخصوص سوريا، تحيط جنوب أفريقيا علما بنتائج الاجتماع الوزاري للجامعة العربية الذي عقد في ٢٢ كانون الثاني/يناير. ونرحب بقرار الجامعة تمديد بعثة المراقبين التابعين لها وبالجهود التي تبذلها الجامعة من أجل إيجاد حل سلمي للحالة. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك الموجة الأخيرة من الهجمات بواسطة السيارات المفخخة وما نتج عنها من وفيات وإصابات. وجنوب أفريقيا تؤكد أن الهدف الأساسي هو وقف العنف في سوريا. ونؤكد مجددا أن أي حل للأزمة السورية ينبغي أن يكون بقيادة سورية وأن يستند إلى حوار وطني حقيقي، خال من أي شكل من أشكال الترهيب ومتحررا من التدخل الخارجي. ويحيط وفد بلدي علما أيضا بمشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي، وسنواصل المشاركة بطريقة بنَّاءة في المفاوضات بشأن النص.

ختاما، نحن نعتقد أن التطورات الحالية في العالم العربي سيكون لها بلا شك تأثير على مستقبل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وعلى الصراع العربي – الإسرائيلي بوجه عام. وفي سياق بحثنا عن حل للقضية الفلسطينية، من الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى أننا ينبغي ألا نغفل عن القضية الإقليمية الأوسع نطاقا التي ترتبط بها فلسطين ارتباطا وثيقا. ولذلك، ندعو المجلس وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تسريع الجهود نحو إيجاد حل شامل لأزمة الشرق الأوسط، بما فيها المساران اللبناني والسوري.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بالاقتصار في بياناتهم على مدة لا تزيد على أربع دقائق، من أجل تمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها مكتوبة وأن تدلي بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في هذه المرحلة الحرجة من الجهود التي يبذلها المجلس لمعالجة الحالة في الشرق الأوسط. أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير الحركة لكم، سيدي الرئيس، لترؤسكم شخصيا هذه الجلسة لمجلس الأمن، وكذلك عن شكرنا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم الأمين العام المساعد أوسكار فيرنانديث – تارانكو.

إن حركة عدم الانحياز لا تزال مقتنعة اقتناعا راسخا بالحاجة الملحة إلى أن يجدد المجتمع الدولي عزمه على العمل بشكل جماعي لدعم التزامه الطويل الأمد بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس القانون الدولي والمرجعيات الثابتة لعملية السلام. والتوافق الدولي في الآراء الذي يجب أن نتوصل إليه هو استقلال دولة فلسطين، على أن تكون عاصمتها القدس الشرقية. واتخاذ إجراءات دولية جدية في الوقت المناسب أمر

مطلوب فورا، حيث أن الفرصة المتاحة لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ لن تنتظر طويلا.

ومن المؤسف أن جميع الجهود الجادة التي بذلتها الأطراف الدولية والإقليمية حتى الآن، بما في ذلك أحدث مبادرة للمجموعة الرباعية والواردة في بيانها المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (انظر SG/2178) والإطار الزمني الذي حدده والذي سينتهي في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وكذلك الجهود القيمة التي يبذلها الأردن لإحياء المفاوضات بين الجانبين، لم تتمكن من تحقيق التقدم المنشود بسبب رفض إسرائيل احترام المعايير الواضحة والمعروفة والالتزام بها وإصرار السلطة القائمة بالاحتلال على مواصلة تغيير الحقائق على أرض الواقع بشكل غير قانوني وبصورة عدوانية.

وتصرفات إسرائيل تتناقض تماما مع الحل القائم على وجود دولتين ومع زعمها بأنها تقبل الحل وتقبل بيان المجموعة الرباعية وخريطة الطريق وتسعى فعلا إلى إنهاء الصراع. وعلى العكس تماما، فإن التدابير الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما حملتها الاستيطانية غير القانونية الضخمة، ترسخ احتلالها المستمر منذ ما يقرب من ٤٥ عاما وتطيل أمد الصراع والظلم.

وفي هذا الصدد، تذكر حركة عدم الانحياز بأن مفاوضات الوضع النهائي، التي بدأت وسط آمال كبيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تحت رعاية رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، وبمشاركة المجموعة الرباعية ومصر والأردن، والتي استهدفت إبرام اتفاق في غضون عام، انهارت بعد بضعة أسابيع بسبب رفض إسرائيل تجديد وقفها الاختياري للأنشطة الاستيطانية ووقف حملتها الاستيطانية غير القانونية والالتزام بالمعايير المعتمدة دوليا للمفاوضات، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق.

وحتى في الوقت الذي تدعي فيه إسرائيل تعاونها مع المجموعة الرباعية، فقد واصلت انتهاكها بشكل يومي لالتزامها بموجب خريطة الطريق بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك ما يتعلق بالنمو الطبيعي، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية. وبالتالي، لا تزال مصداقية إسرائيل بوصفها شريكا في السلام موضع شكوك كبيرة، بل والأخطر من ذلك أن صيغة الدولتين – باعتبارها الحل الأنجع في صلب أي تسوية سلمية شاملة – تواجه تهديدا خطيرا.

وحركة عدم الانحياز تدين استمرار إسرائيل في الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة بجميع مظاهرها، جنبا إلى جنب مع السياسات والممارسات العديدة غير المشروعة الأخرى التي تواصل تنفيذها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتدعو إلى وقفها فورا وتماما. وحركة عدم الانحياز تشدد على أن جميع هذه المحاولات غير المشروعة لتغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وطابعها ومركزها لا تزال مرفوضة وغير معترف بها من قبل المجتمع الدولي. وندعو مجلس الأمن إلى العمل من أجل تنفيذ قراراته العديدة في هذا الشأن وإلى بذل جهود جدية لمساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، تدعو حركة عدم الانحياز إلى التنفيذ الفوري للتوصيات التي قدمتها السيدة فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، في إحاطتها الإعلامية الأخيرة لمجلس الأمن في ١٨ كانون الثاني/يناير، بشأن الحالة الإنسانية في الأرض

الفلسطينية المحتلة، وتحديدا لمعالجة الآثار الخطيرة لسياسات الاستيطان الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وأرضه. ولا يزال استعمار إسرائيل غير القانوني للأرض المحتلة وتشريدها للسكان المدنيين الفلسطينيين وفرضها لأشكال وحشية من العقاب الجماعي يزيد من المعاناة الإنسانية في أوساط الفلسطينيين ويعمق اليأس والقنوط ويجزئ الأرض ويقوض تواصلها وسلامتها ويزيد من حدة التوتر وعدم الاستقرار. إنها حالة حرجة يتعين أن تكون مدعاة للقلق الشديد لمجلس الأمن، وذلك تمشيا مع واجبه بحكم الميثاق، والمتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

ترى حركة عدم الانحياز أن هذه التصرفات غير القانونية لا تقوض فقط جهود السلام وتعرقل استئناف مفاوضات مباشرة ذات مصداقية، بل إذا لم يتم إيقافها فورا، ستجعل من المستحيل فعليا تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. إن التصريحات الصادرة خلال الأشهر الأخيرة عن إنشاء المزيد من آلاف الوحدات الاستيطانية، لا سيما داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها، وهدم إسرائيل المستمر لمنازل الفلسطينيين وممتلكاتهم، والمحاولات الملتوية من جانب الحكومة الإسرائيلية لإضفاء الشرعية على مخططاتها الاستيطانية غير الشرعية، تتطلب رد فعل عاجل من جانب المجتمع الدولي، وتحديدا من جانب مجلس الأمن، إذا أريد إنقاذ حل هذا الصراع بقيام الدولتين. ويجب توجيه رسالة قوية تعلن رفض استمرار سلطة الاحتلال في بناء المستوطنات والضم والاحتلال، وتتضمن دعما للسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. سيعتمد مستقبل الشعبين ومستقبل المنطقة برمتها على تلك الرسالة.

إن حركة عدم الانحياز تكرر من ثم دعوتها لمجلس الأمن للتحرك ومطالبة إسرائيل سلطة الاحتلال، بالامتثال لالتزاماتها القانونية، بدون استثناء. ولا ينبغي قبول الذرائع الجوفاء والتبريرات غير المنطقية للإجراءات غير القانونية. لقد حان الوقت لإنهاء الإفلات من العقاب، الذي استمر طويلا على حساب الأمن والسلم الإقليميين والعالميين. لهذا السبب تعتقد الحركة اعتقادا راسخا أن دعوات الامتثال يجب أن تتبعها إجراءات ذات مصداقية، بما يتفق مع مهام المجلس المنصوص عليها في الميثاق، ووفق استنتاج واضح بأن سلطة الاحتلال تعرقل بشكل متعمد تحقيق السلام والأمن في منطقتنا. يتعين دعوة إسرائيل وإجبارها على احترام جميع التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخارطة الطريق. هذا هو المفتاح الحقيقي لتحقيق تقدم في مجال استئناف مفاوضات مباشرة وتسوية سلمية للصراع تقوم على حل الدولتين.

فيما يتعلق بالحالة الإنسانية الحرجة في قطاع غزة، تؤكد حركة عدم الانحياز على ضرورة إلزام إسرائيل سلطة الاحتلال، برفع حصارها غير المشروع بشكل كامل، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وباقي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويتعين على الدول الأعضاء أن تظل ثابتة في طلبها وضع حد لتلك الحالة غير المقبولة والتي لا يمكن تحملها، حيث أنها لا تزال تسبب معاناة عميقة للشعب الفلسطيني وتؤثر سلبا على الجهود الدولية والإقليمية الرامية لتعزيز السلام.

إن حركة عدم الانحياز ترغب أيضا في اغتنام هذه الفرصة لتعرب عن دعمها لجهود المصالحة الفلسطينية، التي لا تزال ترعاها مصر. ونأمل أن تتم قريبا استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية لما فيه مصلحة التطلعات الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وتتطلع حركة عدم الانحياز إلى ذلك الإنجاز، وإلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية فلسطينية خلال الفترة المقبلة.

يتشاطر أعضاء الحركة الأمل العالمي الذي يأتي مع كل سنة جديدة. إننا نأمل أن تكون هذه السنة في نهاية المطاف هي السنة التي تجلب السلام والعدالة للشعب الفلسطيني، والتي تشهد أخيرا نهاية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بجميع جوانبه. ونحن مقتنعون بأن تحقيق حل الدولتين لهذا الصراع، يتطلب احتراما للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ونصر على أن لمجلس الأمن دورا قياديا، يتعين أن يضطلع به في هذا الصدد.

يتعين على مجلس الأمن أن يطالب إسرائيل باحترام التزاماتها القانونية. ويجب أن يساعد أيضا الطرفين من خلال وضع معايير واضحة، كما هو منصوص عليه في قراراته، لإجراء مفاوضات سلام من شأنها أن تثمر واقعيا حل الدولتين على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وبالتالي تحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل ومع جميع جيرانها.

على كامل أعضاء الأمم المتحدة الاضطلاع بدور حاسم في مجال دعم القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والنهوض بتسوية سلمية للصراع. في ذلك الصدد، لا تزال حركة عدم الانحياز تؤمن بأن بذل جهود ملموسة من جانب الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، لضمان احترام الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، سيشكل إسهاما حيويا. ولذلك، بناء على تكليف من الحركة، وجه رئيس مكتب التنسيق في ١٦ كانون الثاني/يناير رسالة أخرى إلى سويسرا بصفتها الحكومة الوديعة لاتفاقيات جنيف، مطالبا فيها باتخاذ إجراءات وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لعقد مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة، لتحقيق تلك الغاية.

وبينما يجري إضعاف حل الدولتين بشدة وينبغي تعزيزه، فإننا نذكّر بالطلب الذي قدمته فلسطين في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من أجل قبولها عضوا في الأمم المتحدة. وننتظر إجراء من مجلس الأمن يعترف فيه بالحقوق المشروعة والتاريخية للشعب الفلسطيني ويسهم في جهود السلام. إننا حقا في مرحلة حرجة، ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا جماعيا لمنع مزيد من زعزعة الاستقرار، واستمرار هذا الصراع المأساوي والمدمر، وأن نعزز بدلا من ذلك السلام والعدالة والأمن.

أنتقل الآن للحديث عن لبنان، تدين حركة عدم الانحياز انتهاكات إسرائيل المستمرة لسيادة لبنان والخروقات الخطيرة المتكررة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتدعو الحركة جميع الأطراف المعنية لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). بالكامل، من أجل وضع حد للحالة الهشة الحالية وتجنب تكرار الأعمال العدائية.

فيما يخص الجولان السوري المحتل، تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن جميع التدابير والإجراءات المتخذة أو التي سيتم اتخاذها، من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، فضلا عن الإجراءات الإسرائيلية لفرض ولايتها وإدارتها هناك، تعتبر لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني. وتطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بالالتزام بالقرار ٤٩٧ لعام ١٩٨١، والانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، تطبيقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٣ (١٩٧٣).

أخيرا، اسمحوا لي بصفتي الوطنية، أن أقول إنه من المؤسف حقا أن السفير رون بروسور، الممثل الدائم لإسرائيل، الذي عرفته منذ سنوات عديدة، وبصفات مختلفة، قد وصف انتفاضة الشعوب العربية، بما في ذلك في بلدي

مصر، طلبا للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بأنها صراعات، واستخدام الانتفاضة العربية بشكل صارخ كذريعة لإطالة أمد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وغيرها من الأراضي العربية المحتلة. أقول للسفير بروسور الذي أكن له الكثير من الاحترام، إن رياح الحرية في بلدي وفي العديد من البلدان العربية الأخرى، سوف ترسخ فقط تصميمنا على التوصل إلى حل شامل وعادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لكن ذلك الحل يجب أن يجري التفاوض عليه بين أطراف متساوية. والشعار الذي طالما سمعناه من الوفد الإسرائيلي بأن إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط لن يستمر طويلا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): دعوني أبدأ بالترحيب بكم السيد الرئيس. ويشرفنا حقا رئاستكم لجلسة المجلس هذه. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى المجلس، اعتبارا من بداية هذا العام. وأود أيضا أن أشكر السيد فرنانديز تارانكو على إحاطته الشاملة، وكذلك التأكيد على الدور القيادي الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في حل الصراع في الشرق الأوسط. إننا نثني في ذلك الصدد، على الزيارة الأخيرة للأمين العام للبنان – الرحلة الأولى خلال ولايته الجديدة – والتي جدد التأكيد خلالها على التزامه بسيادة لبنان وأمنه، وبتطلعات الشعوب العربية للسلام والاستقرار في المنطقة.

يؤيد لبنان البيان الذي أُدلي به باسم حركة عدم الانحياز، وكذلك البيانين اللذين سيجري إلقاؤهما باسم منظمة التعاون الإسلامي والمجموعة العربية.

وبيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر يؤكد من جديد التزامات الطرفين ويطالبهما بالامتناع عن الاستفزازات (انظر SG/2178). ومع ذلك، وبعد أقل من أسبوع من هذا التاريخ، أقرت السلطات الإسرائيلية خطة لبناء ١ ١٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة غيلو على أرض مصادرة أصلاً من قرية بيت جالا الفلسطينية. وفي أقل من شهر، وافقت نفس السلطات الإسرائيلية على خطة لبناء ٢ ٦١٠ وحدة في مستوطنة غيفات حماتوس على أرض ضمت بشكل غير قانوني من بيت صفافة وبيت لحم، بما أدى إلى زيادة تطويق القدس الشرقية وعزلها عن بقية الضفة الغربية.

وخلال الأشهر الأربعة الماضية، وسعت إسرائيل أنشطتها الاستيطانية بمعدل لم يسبق له مثيل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن خطط لبناء ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنتي معالي أدوميم وغوش إيتزيون. وفي الوقت نفسه، وفي استباق أحادي آخر لنتيجة أي مفاوضات، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن تلك المناطق الجديدة "ستبقى جزءاً من إسرائيل في أي اتفاق في المستقبل".

ومؤخراً، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن بناء ١٣٠ وحدة جديدة أخرى في مستوطنة غيلو، إلى جانب خطط لبناء "مجمع سياحي" في حي سلوان بالقدس الشرقية المحتلة. وفي هذا الشهر، أصدرت الحكومة الإسرائيلية ثلاثة عطاءات جديدة لبناء ٣٠٠ وحدة استيطانية أخرى في القدس الشرقية المحتلة – في مستوطنتي بيسغات زئيف وحار حوما.

وطبقاً لآخر تقرير لمنظمة هيومان رايتس ووتش، وقد نشر بالأمس تحديداً، قامت السلطات الإسرائيلية حتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر بهدم ٤٦٧ بيتاً فلسطينياً وأبنية أخرى

في الـضفة الغربيـة، بمـا فيهـا القـدس، ممـا أدى إلى تـشريد ٨٦٩ شخصاً. وهـذا المعدل يعني أن إسرائيل ستكون قـد شردت قسراً أعداداً من الفلسطينيين في عام ٢٠١١ أكثر من أي عـام آخـر منـذ بـدأت الأمـم المتحـدة في جمـع الأرقـام التراكميـة. واقتلـع الإسـرائيليون وحرقـوا أيـضاً مئـات مـن أشجار الزيتون واللوز في رام الله وبيت لحم والخليل.

وفي القدس الشرقية، قامت الجرافات الإسرائيلية بهدم مبنى يملكه فلسطينيون من أجل إنشاء ساحة انتظار سيارات للمـستوطنين في حـي سـلوان، وأتلفـت ملعبـاً يخـص كليـة فلـسطينية لغـرض إنـشاء مـا يـسمى كليـة الأمـن الـوطني الإسرائيلية في السواناح. وبالإضافة إلى ذلك قام مستوطنون مسلحون بالاعتداء البـدني وإصابة مـدنيين فلسطينيين، بينـهم الكـثير مـن الأطفـال، وهـو مـا وثقتـه تقـارير مكتـب تنـسيق الشؤون الإنسانية (المكتب).

وأفـادت تقـارير ذلـك المكتـب أنـه، خـلال عـام ٢٠١١، قُتـل خمسة فلـسطينيين، مـن بينـهم طفـلان، وجـرح أكثر من ١ ٠٠٠ فلـسطيني على أيـدي مستوطنين أو قـوات أمنيـة، في حـوادث لهـا صـلة مباشـرة أو غـير مباشـرة بالمستوطنات. وفي كانون الثاني/يناير الحـالي، أطلـق مستوطن النـار على صبي يبلـغ مـن العمـر ١٥ عامـاً بـالقرب مـن قريـة صـفا الفلسطينية فـأرداه قتيلاً. وأفـاد المكتـب أيـضاً أنـه، في عـام ٢٠١١، قـام مـستوطنون إسـرائيليون بـإتلاف أكثـر مـن ١٠ ٠٠٠ شـجرة زيتـون فلـسطينية، في حـين دمـرت قـوات الاحتلال الإسرائيلية ٩٠ بئر مياه في أنحاء الضفة الغربية.

وأشار المكتب أيضاً إلى أن ٩٠ في المائة من تحقيقـات الـشرطة الإسـرائيلية في حـوادث عنـف المـستوطنين خـلال الـسنوات الـست الماضـية قـد أقفلـت بـدون إدانـة لأي أحـد. وأفـادت منـسقة الأمـم المتحـدة للـشؤون الإنـسانية، الـسيدة فـاليري أمـوس، في إحاطتـها الإعلاميـة الأخـيرة الـتي قدمتـها للمجلس، أن عنـف المستوطنين في عـام ٢٠١١ تزايـد بنـسبة ٤٠ في المائـة منـذ عـام ٢٠١١ وبنـسبة ٦٥ في المائـة منـذ عام ٢٠٠٩.

تلك هي حقيقة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية الـتي تشكل انتهاكـاً كـاملاً لمبادئ القانون الـدولي وأحكامه، وهـي نفس المبادئ والأحكام التي أنشئت المنظمة لحمايتـها والـدفاع عنـها، كمـا يـرد في ميثاقهـا. وفي القـرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، يؤكد مجلس الأمن من جديد أن اتفاقية جنيـف الرابعة تنطبق على الأراضي العربيـة الـتي تحتلها إسرائيل منذ عـام ١٩٦٧. وينص القرار أيضاً على أن:

”إن سياسـة إسـرائيل وممارسـاتها المتمثلـة في إنشاء مستوطنات في الأراضي الفلـسطينية والأراضـي العربيـة الأخـرى المحتلـة منـذ عـام ١٩٦٧ لـيس لهـا أساس قانوني وتشكل عقبة خطيرة أمام تحقيـق سـلام شـامل وعـادل ودائـم في الـشرق الأوسـط“. (القرار ٤٤٦ (١٩٧٩)، الفقرة ١)

لقـد اسـتخلص المجلـس هـذا الاسـتنتاج قبـل عقـود مضت، وأعادت العشرات من قرارات الجمعية العامة التأكيد على أن الأنـشطة الاستيطانية في الأراضـي العربيـة المحتلـة في عـام ١٩٦٧ غير قانونيـة وغير مـشروعة وتـشكل عقبـة على طريق السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن فتوى محكمة العـدل الدوليـة الصادرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤، بشأن الجدار العـازل خلـصت أيضاً إلى أن ”المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) قد أنشئت في انتـهاك للقـانون الدولي“ (A/ES-10/273، الفقرة ١٢٠).

وهنا، علينا أن نتـذكر أيضاً أن خريطـة الطريـق، الـتي وضـعتها المجموعـة الرباعيـة وصـدق عليهـا مجلـس الأمـن في القـرار ١٥١٥ (٢٠٠٣)، تقتـضي مـن إسـرائيل تجميـد ”كـل

النشاط الاستيطاني (بما في ذلك النمو الطبيعي)'' (S/2003/529، المرفق). كما تطالب إسرائيل بـ ''تفكيك المواقع الاستيطانية الأمامية المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١ فوراً'' (المرجع نفسه).

تلك هي مبادئ وأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن المستوطنات. ومع ذلك، فهي نفس المبادئ والأحكام التي واصلت إسرائيل تجاهلها وتحديها لدرجة أن عدد المستوطنين في القدس الشرقية والضفة الغربية يتجاوز الآن ٥١٧ ٠٠٠ مستوطن.

إن السلام الدائم في هذا الجزء من العالم لا بد أن يكون سلاماً شاملاً وعادلاً يقوم على أساس مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وتبعاً لذلك، يتطلب الأمر من إسرائيل الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن بقية الأجزاء المحتلة من جنوب لبنان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني رؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة اليوم. وأود أن أشكر السيد أوسكار فرنانديز – ترانكو، الأمين العام المساعد، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أشكر الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين على بيانيهما.

لقد أوضحت الإحاطة الإعلامية حجم الصعوبات وعدم اليقين القائم في الشرق الأوسط. وفي ظل ذلك السيناريو، فإن الاتصالات التي أجراها ممثلون فلسطينيون وإسرائيليون في الأردن تتيح بصيصاً من الأمل ينبغي رعايته. والبرازيل تقر وتثني على الجهد السياسي الهائل على الجانب الفلسطيني للمشاركة في تلك المحادثات وتقديم مقترحات عملية. ونثني على السلطة الفلسطينية لجهودها الملموسة والجديرة بالتقدير صوب السلام، والتي تنم عن رؤية وعزيمة سياسية وتطلع إلى تحقيق السلام من خلال المفاوضات.

إن هذه البادرة الفلسطينية ما زالت تنتظر أن تقابل بجرأة مماثلة. ولذلك، نحث إسرائيل على التفاعل بشكل بناء. ونشجع إسرائيل بقوة على أن تقدم على الفور اقتراحات عملية بشأن الحدود والأمن، وفقاً لنفس الإطار الزمني الذي حددته المجموعة الرباعية (انظر SG/2178).

إن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية تتعارض مع القانون الدولي وتشكل أهم عائق للسلام. والسلطات الإسرائيلية نفسها تواجه تحديات أمنية نابعة من البيئة السلبية المترتبة على المستوطنات. وعنف المستوطنين ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم تعبير واضح عن العنف الصامت الذي لا يمكن إنكاره والذي ينطوي عليه بناء المستوطنات ذاتها.

ولا يمكننا أن نتوقع نمو ثقافة السلام حيث المستوطنات وعمليات الهدم والهجمات وعمليات الطرد هي القاعدة. وعلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن، بصفة خاصة، مسؤوليات واضحة. فلا بد من إدانة واضحة للأنشطة الاستيطانية. ولا يمكننا أن نسمح بقلب مبادئ مفاوضات السلام رأساً على عقب وأن تصبح حافزاً منطقياً لمزيد من المصادرات والتغييرات الأحادية للحقائق على أرض الواقع، لا سيما حول القدس الشرقية.

إننا نكرر مطالبتنا لإسرائيل بوقف كل الأنشطة الاستيطانية. وهذا ليس تنازلاً يقدم في سياق المفاوضات، بل هو التزام بموجب القرارات المختلفة لمجلس الأمن والقانون الدولي

نرحب بأن المجلس قد استمع في الأسبوع الماضي إلى إحاطة إعلامية من وكيلة الأمين العام فاليري أموس بشأن

الحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا شك أن تقديم الإحاطات الإعلامية بصورة منتظمة من قبل الأمانة العامة مفيد لأعضاء المجلس ولمجموع الأعضاء.

ومع ذلك، ينبغي للمجلس أن يفعل أكثر من ذلك وأن يلجأ إلى الوسائل الدبلوماسية الأخرى التي من شأنها أن تمكنه حقاً من الوفاء بمسؤولياته بموجب الميثاق فيما يتعلق بالتحدي الوحيد الذي ربما يكون الأكثر صعوبةً على جدول أعمال السلام والأمن الدوليين. إن مشاركة المجلس بقدر أكبر في البحث عن حل للصراع ضرورية وملحّة. ونقترح كخطوة أولى أن تبلغ المجموعة الرباعية مجلس الأمن بصورة منتظمة وعلى نحو كامل بما تحرزه من تقدم أو خلاف ذلك في سير عملها. ونرحب أيضا باعتزام الأمين العام زيارة فلسطين في وقت مبكر من شباط/فبراير. ونتطلع إلى أن يوافينا الأمين العام بمعلومات عن تلك الزيارة عقب عودته، ومواصلة مناقشة الحالة المفجعة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال.

وفيما يتعلق بالحالة في غزة، أود أن أذكر قرار البرازيل بشأن التبرع بمبلغ ٧,٥ مليون دولار خصصت لدعم أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ذات الصلة بالتعمير. وهذه المساهمة تعبير عن تضامن برازيلي مع أهل غزة. وتنضاف هذه المساهمة إلى المشاريع القائمة بالفعل في فلسطين بدعم من صندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا. ونواصل الدعوة جنبا إلى جنب مع شركائنا في الصندوق، إلى رفع الحصار اللاإنساني المفروض على ١,٥ مليون شخص في غزة فوراً وعلى وجه الاستعجال.

ولا تزال البرازيل تشعر بالقلق العميق بشأن الحالة في سوريا. ونتابع عن كثب تنفيذ الالتزامات الهامة التي تعهدت بها الحكومة السورية لجامعة الدول العربية، بما في ذلك السماح لوسائط الإعلام الأجنبية بالوصول إلى البلد. وندين استمرار أعمال العنف. ولا يزال الوقف الكامل والفوري لأعمال العنف يشكل أولوية قصوى. ولن يفيد اللجوء إلى الكفاح المسلح في جعل سوريا أو المنطقة بأسرها أقرب إلى تحقيق التطلعات المشروعة إلى الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، فإن الوقف الكامل للقمع السياسي، والاحترام الكامل للحريات الأساسية شرطان ضروريان إذا ما أريد للإصلاحات أن تكون ذات مصداقية وفعالة حقا. وقد ظللنا نتابع عن كثب الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية في المساعدة على إيجاد حل سلمي وتفاوضي للحالة الراهنة في سوريا. ولا يزال دور المنظمة حاسماً لكفالة الوصول إلى حل كهذا عبر عملية سياسية مملوكة على الصعيد الوطني. وبوسع مجلس الأمن تقديم مساعدة أفضل لهذه العملية إذا ما استطاع أن يبعث رسالة واضحة وموحدة ضد العنف ولدعم هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال على قائمتي عدد من المتكلمين. وأعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.